علم اصول الفقه

مباحث الفاظ ۵-۷-۹۴ ۱۰

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادوي الطهراني

(نمودار شماره ۱)

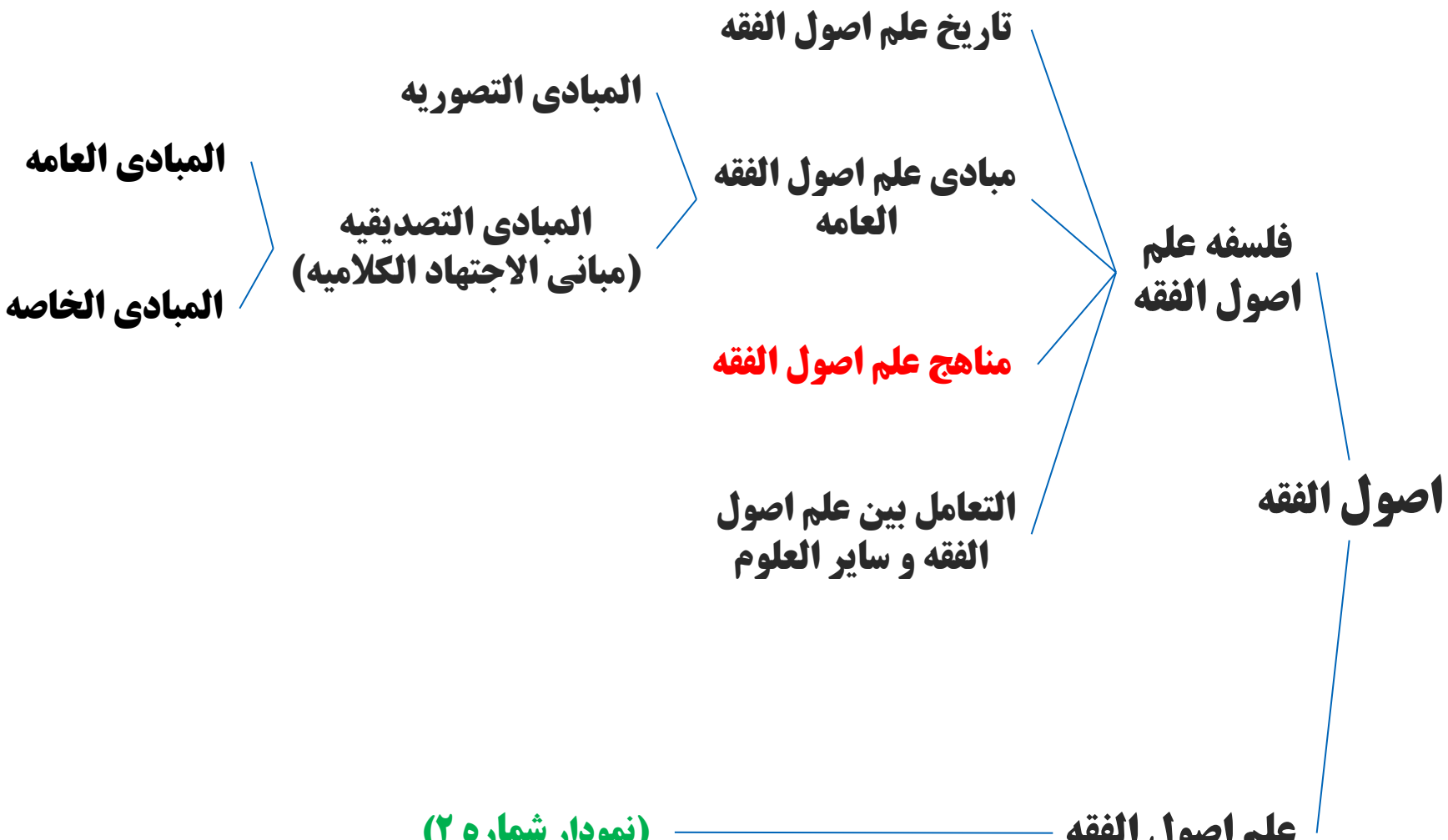

علم اصول الفقه

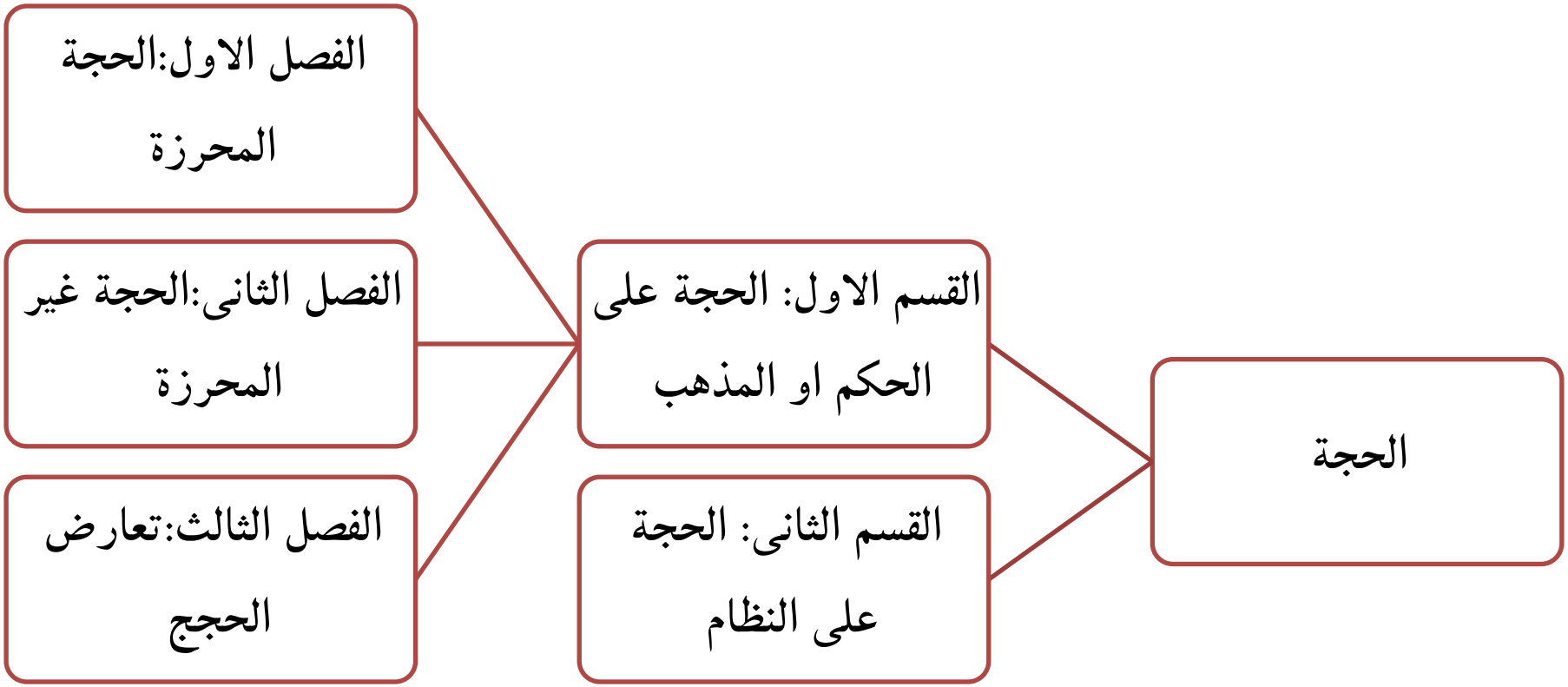

ترتيب اصول متعارف

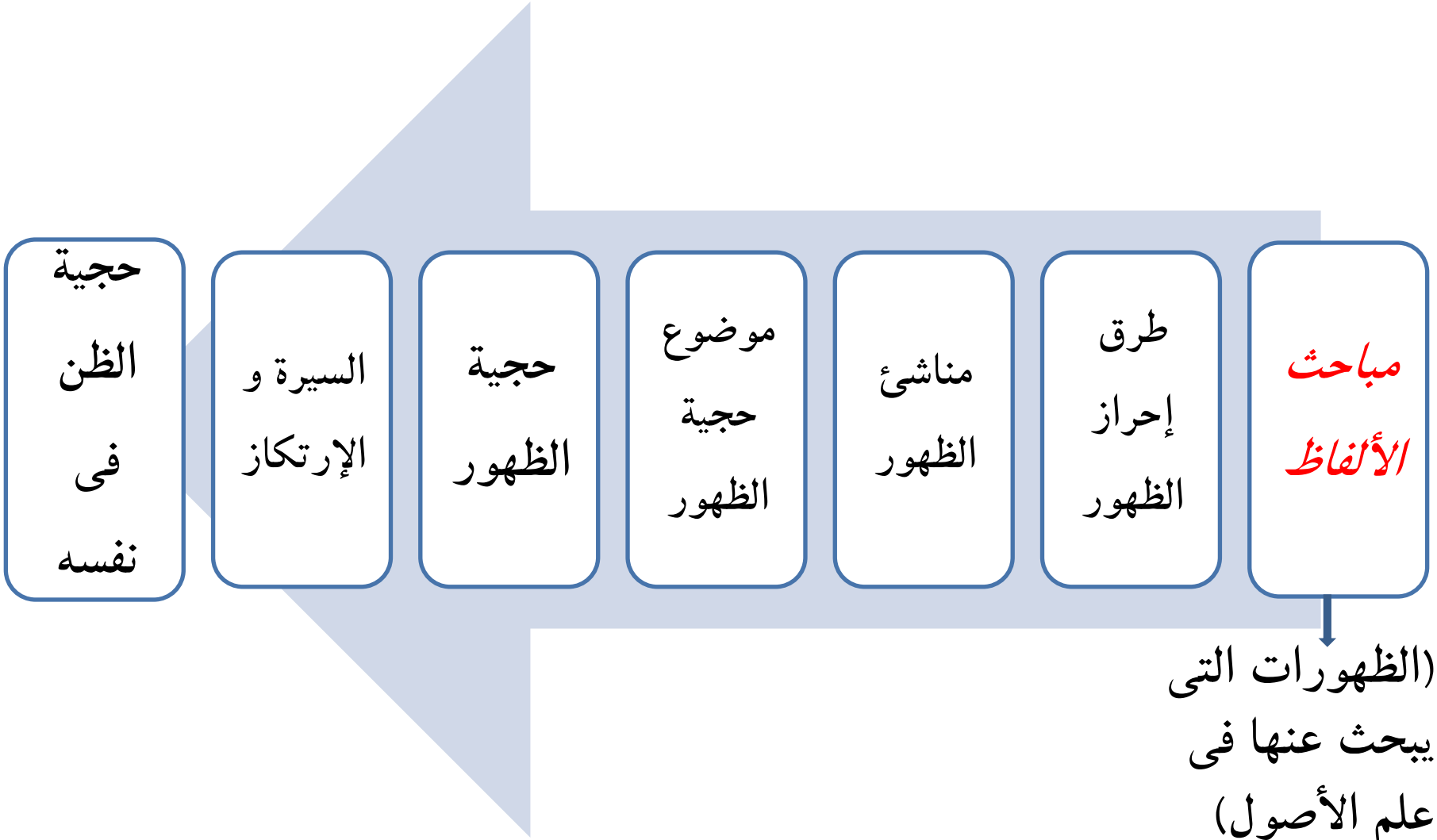

(الظهورات التى يبحث عنها فى علم الأصول)

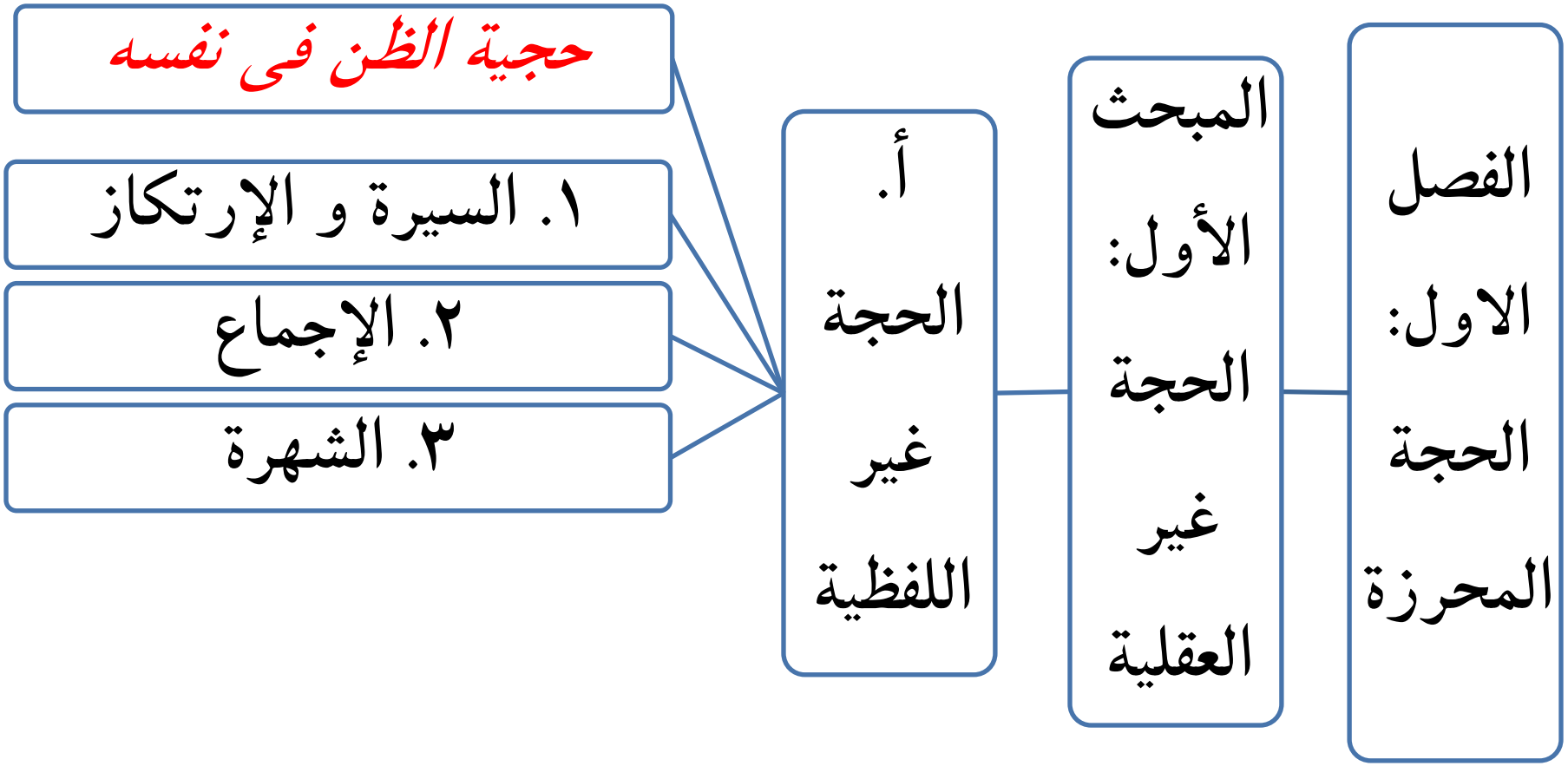
الفصل الاول: الحجة المحرزة
المبحث الأول: الحجة غير العقلية
أ. الحجة غير اللفظية
حجية الظن فى نفسه
١. السيرة و الإرتكاز
٢. الإجماع
٣. الشهرة

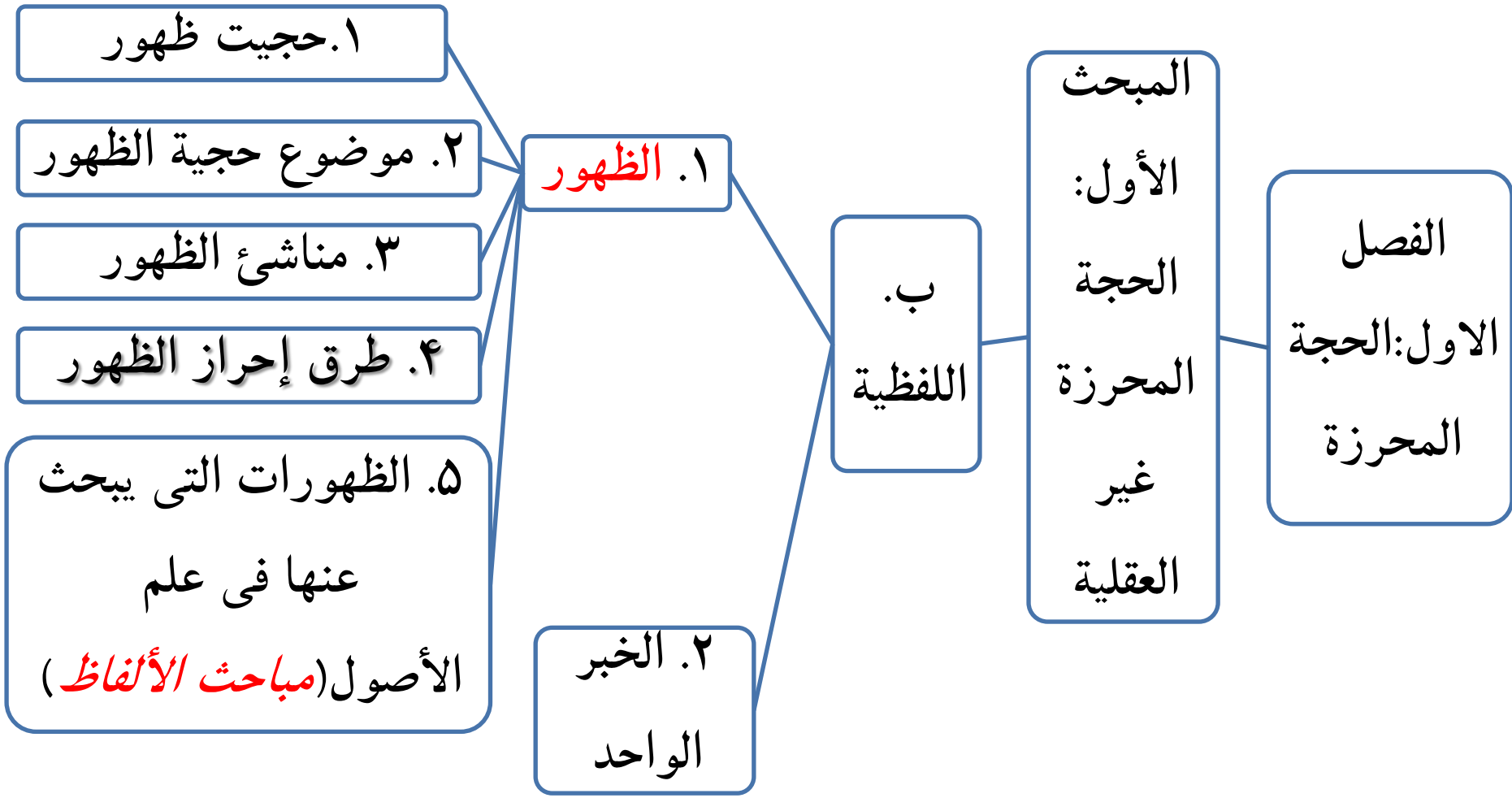
الفصل الاول:الحجة المحرزة
المبحث الأول: الحجة المحرزة غير العقلية
ب. اللفظية
١. الظهور
١.حجيت ظهور
٢. موضوع حجية الظهور
٣. مناشئ الظهور
٤. طرق إحراز الظهور
٥. الظهورات التى يبحث عنها فى علم الأصول(مباحث الألفاظ)
٢. الخبر الواحد

۲ـ تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ

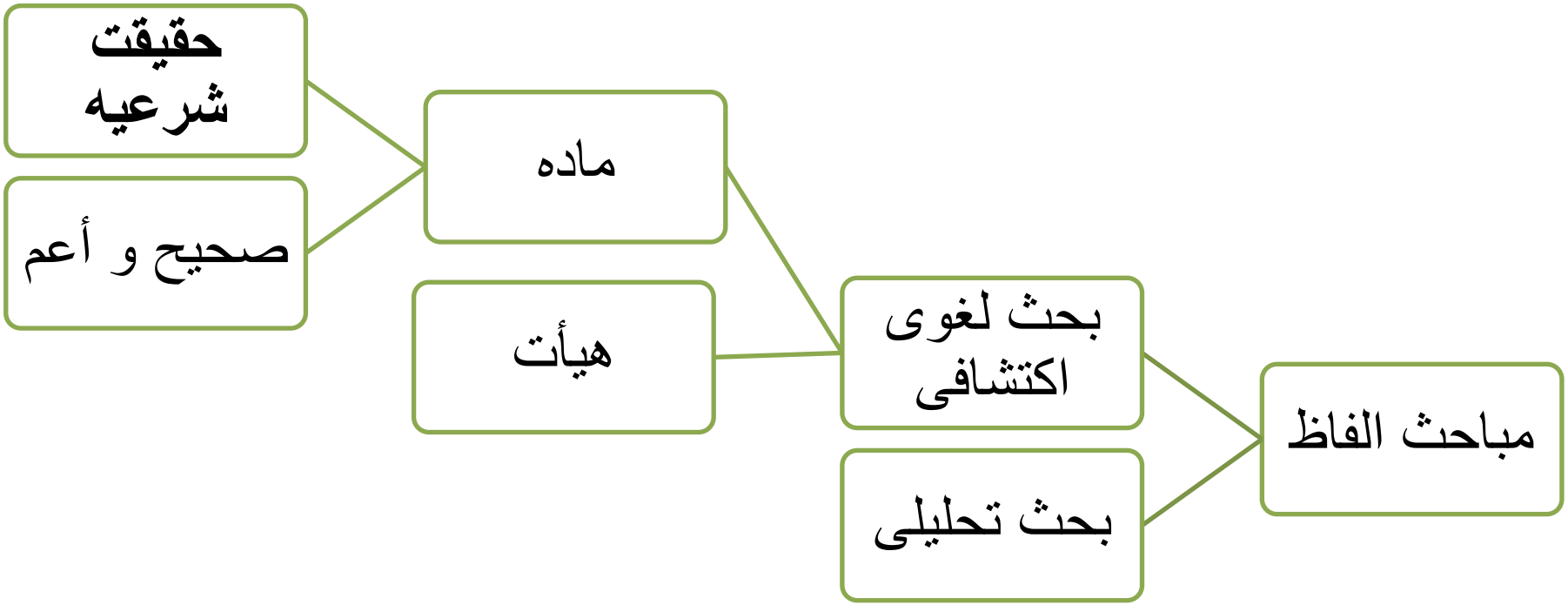

۲ـ تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ

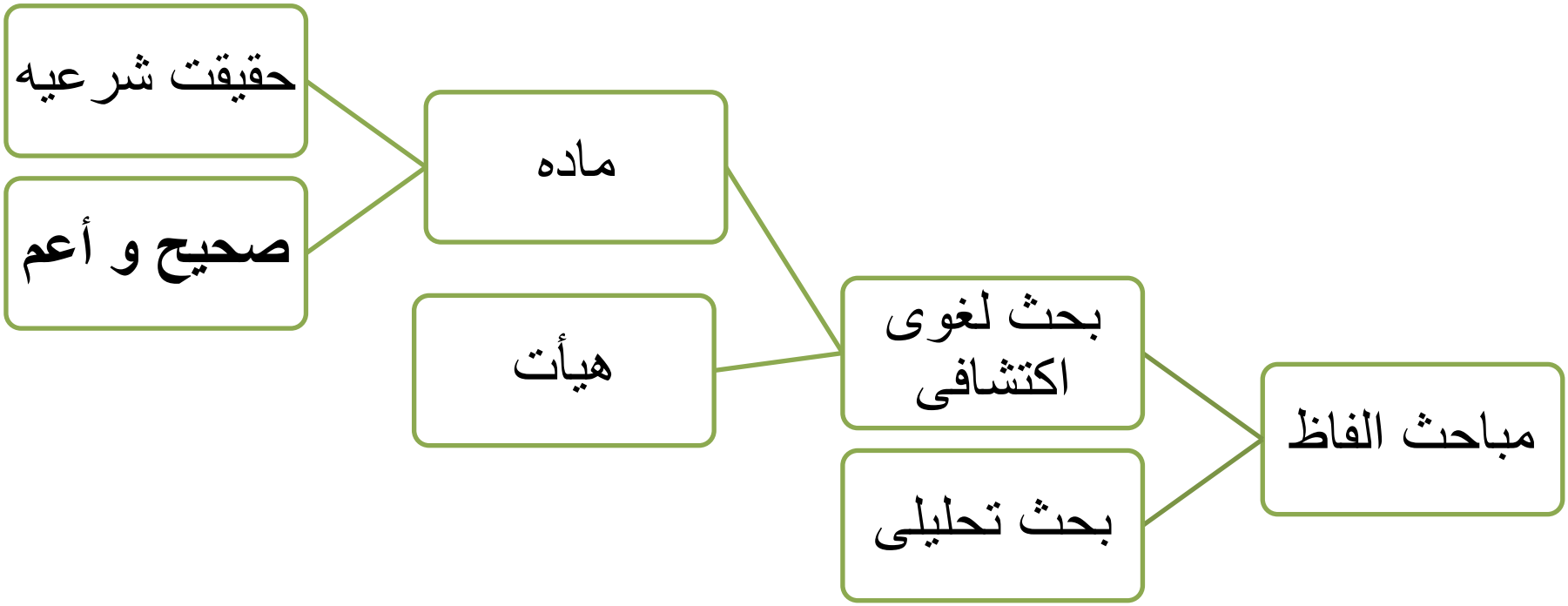

صحیح و أعم

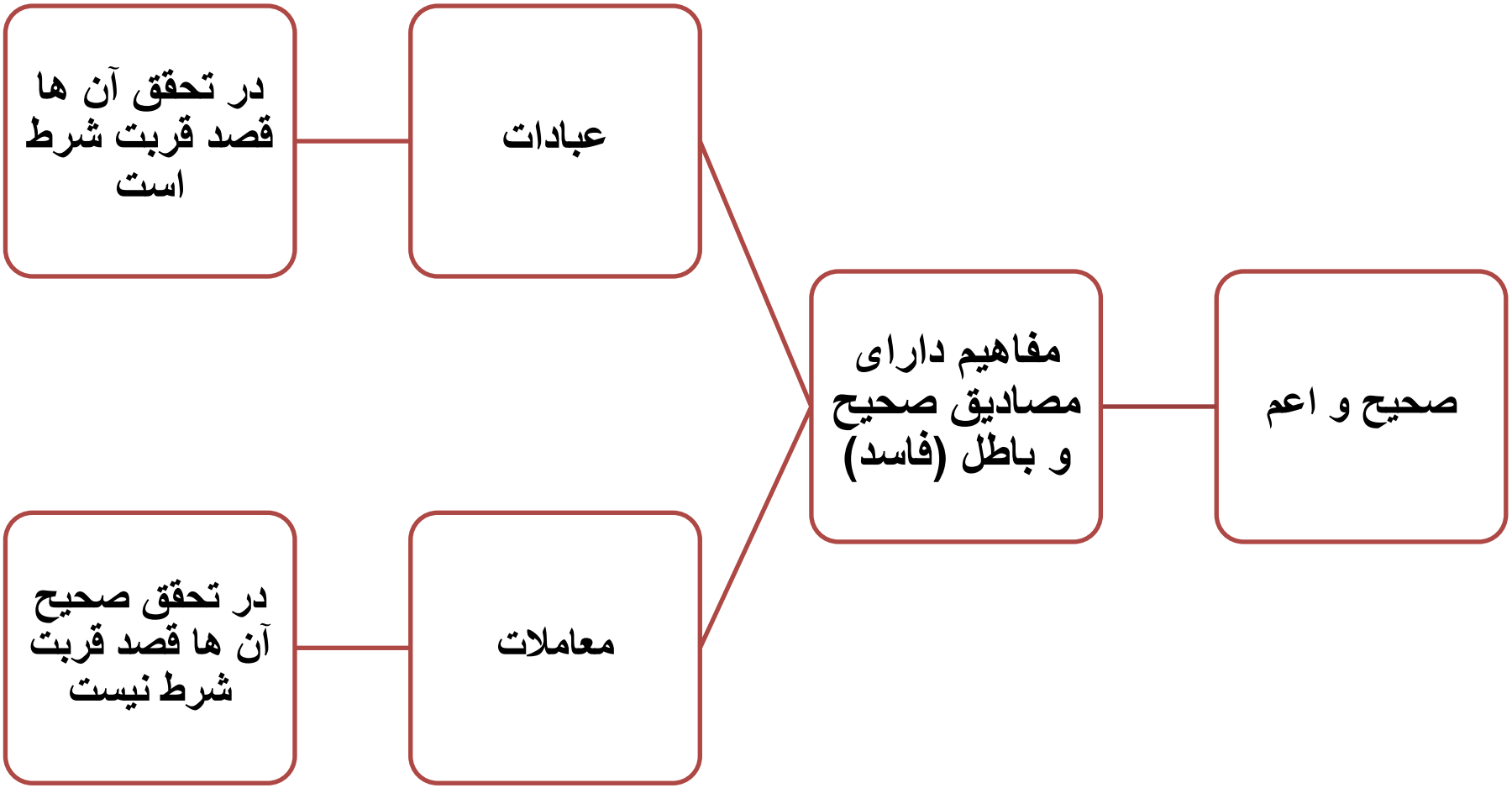
صحیح و اعم
مفاهیم دارای مصادیق صحیح و باطل (فاسد)
عبادات
در تحقق آن ها قصد قربت شرط است
معاملات
در تحقق صحیح آن ها قصد قربت شرط نیست

صحیح و أعم

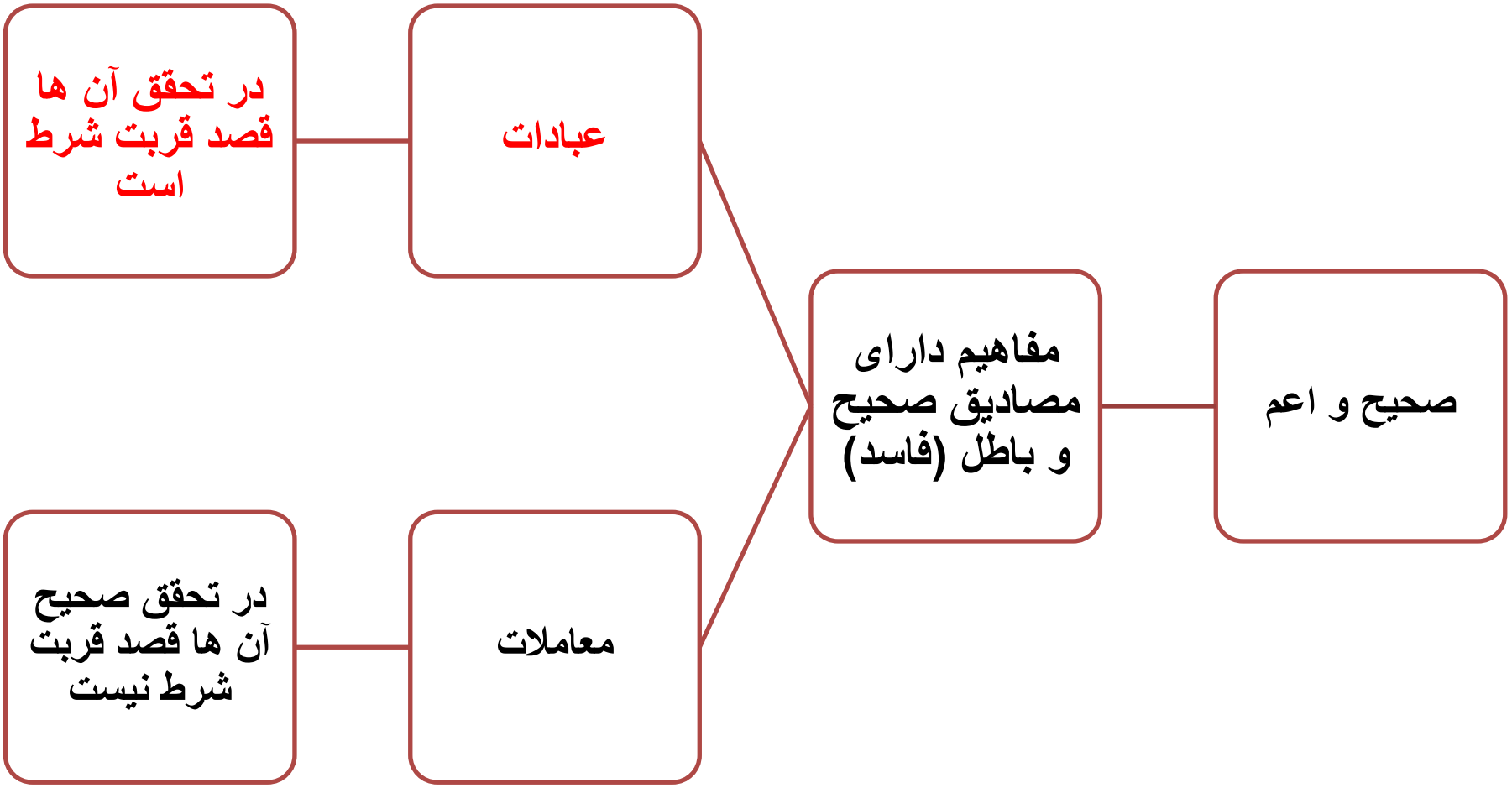
صحیح و اعم
مفاهیم دارای مصادیق صحیح و باطل (فاسد)
عبادات
در تحقق آن ها قصد قربت شرط است
معاملات
در تحقق صحیح آن ها قصد قربت شرط نیست

المختار فی الصحیح و الأعم

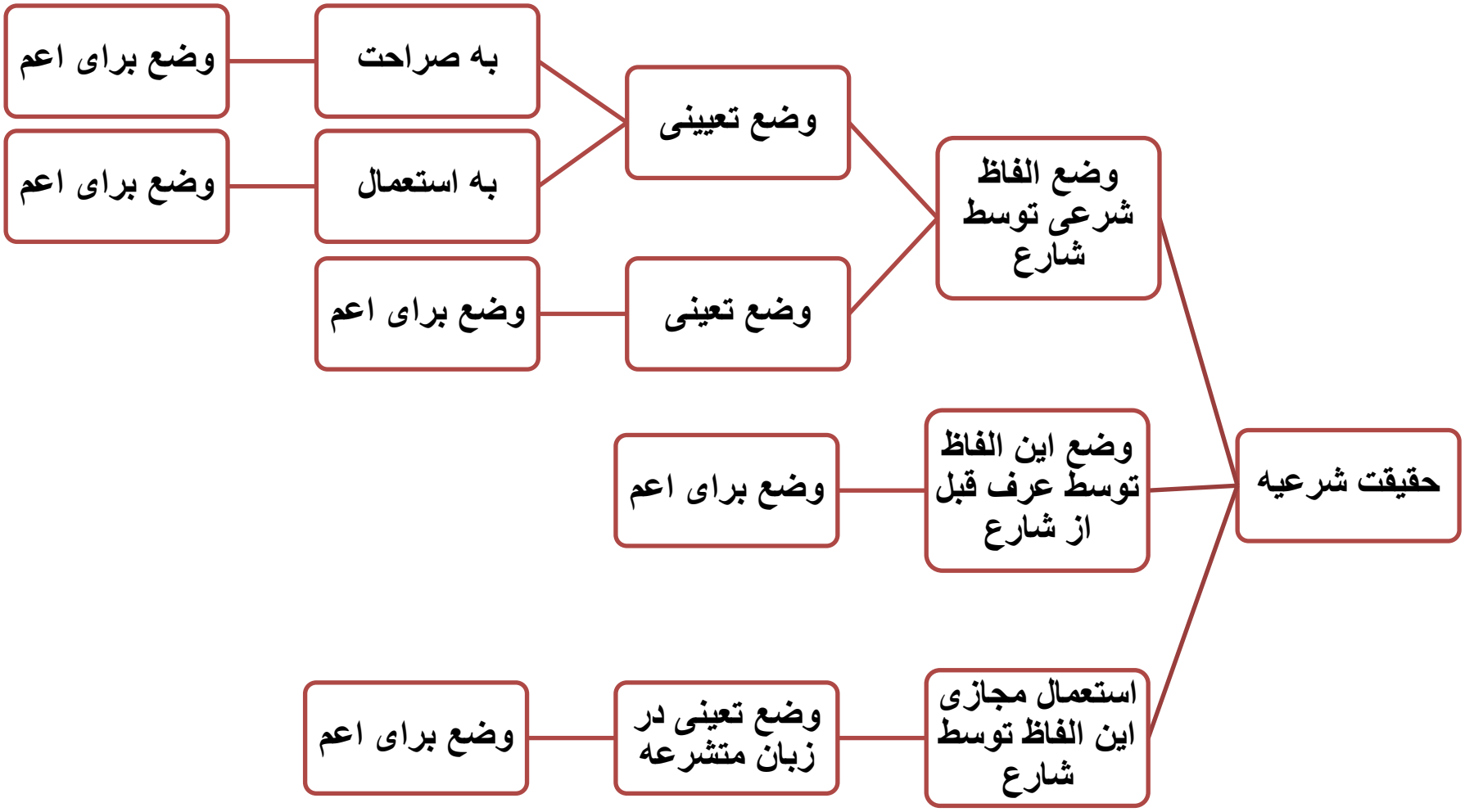

بحوث فی علم الأصول، ج۱، ص: ۲۱۰

صحیح و أعم

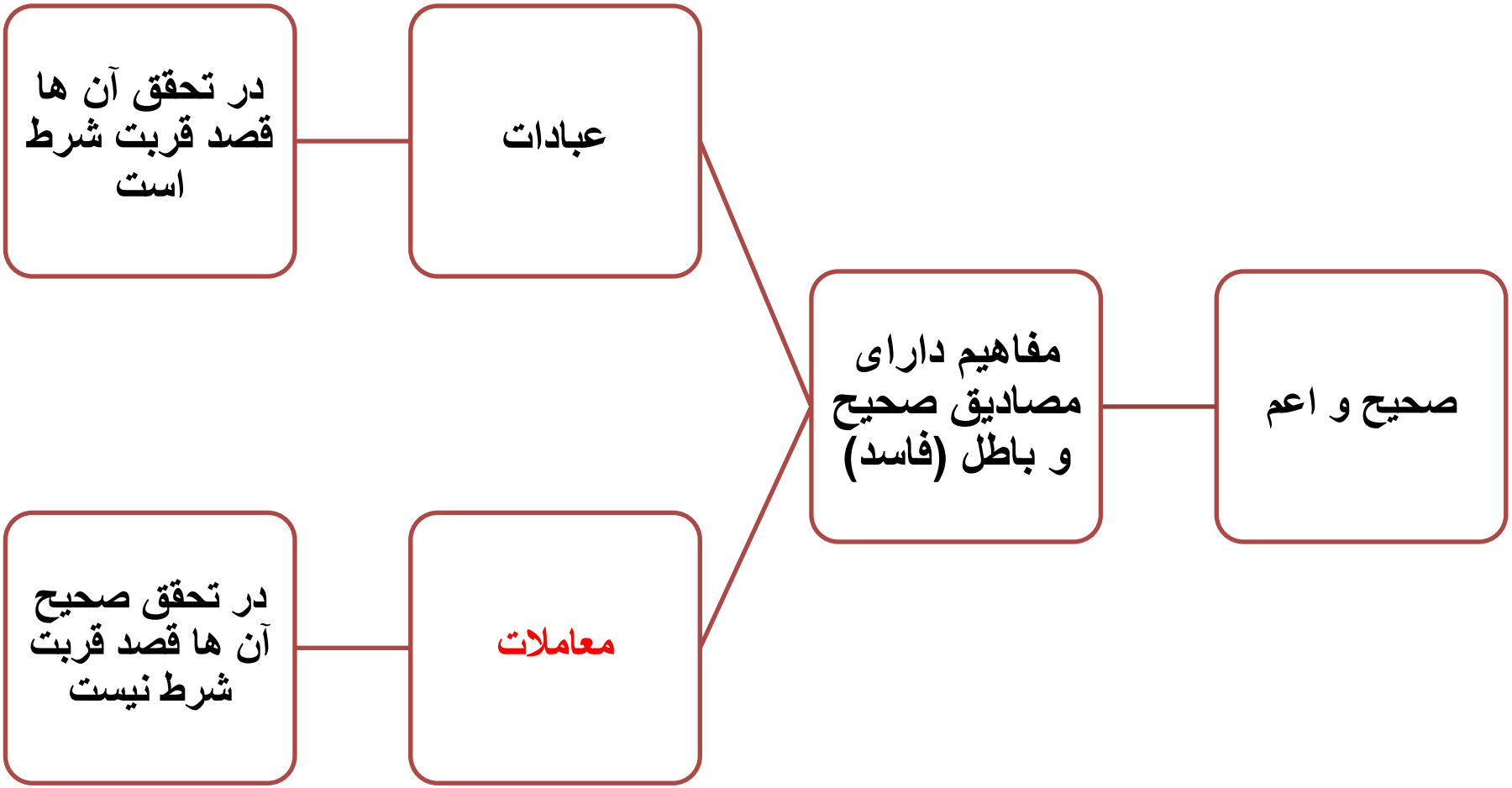
صحیح و اعم
مفاهیم دارای مصادیق صحیح و باطل (فاسد)
عبادات
در تحقق آن ها قصد قربت شرط است
معاملات
در تحقق صحیح آن ها قصد قربت شرط نیست

صحیح و أعم

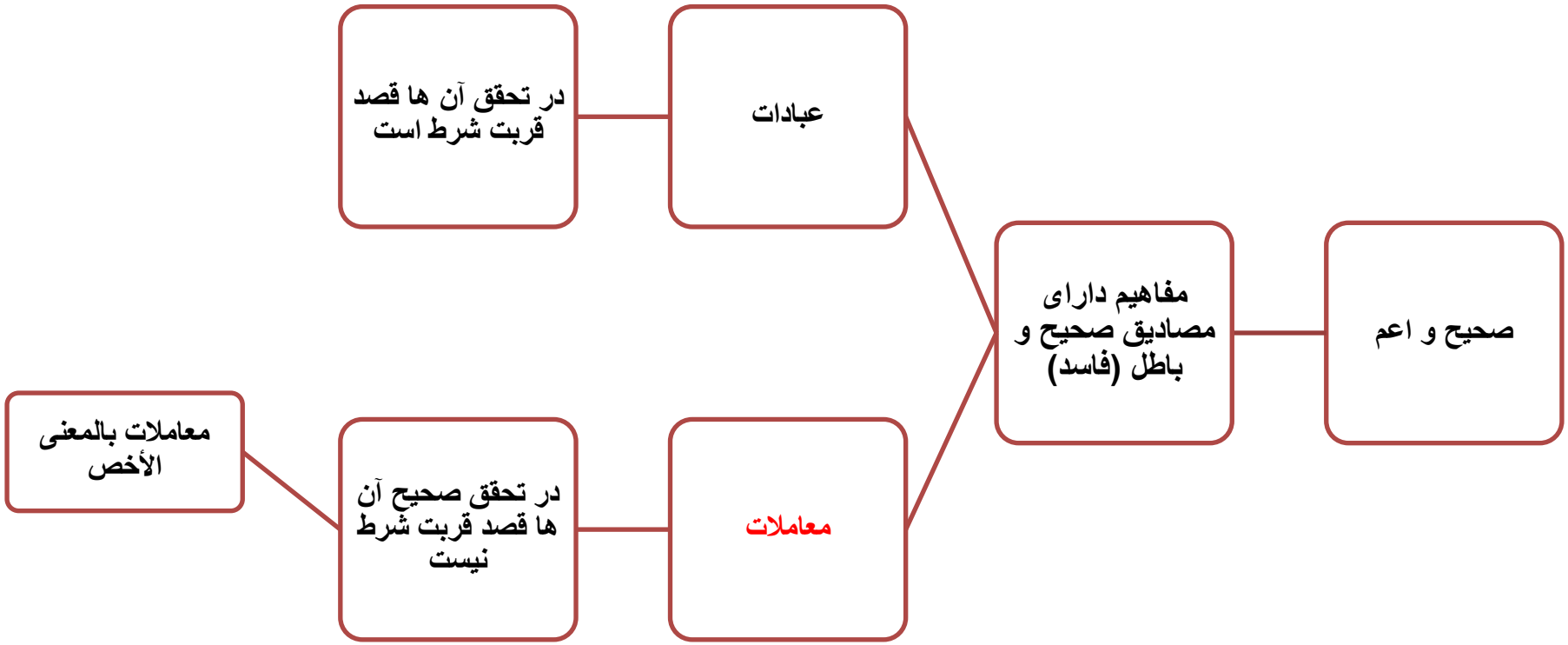
صحیح و اعم
مفاهیم دارای مصادیق صحیح و باطل (فاسد)
عبادات
در تحقق آن ها قصد قربت شرط است
معاملات
در تحقق صحیح آن ها قصد قربت شرط نیست
معاملات بالمعنی الأخص

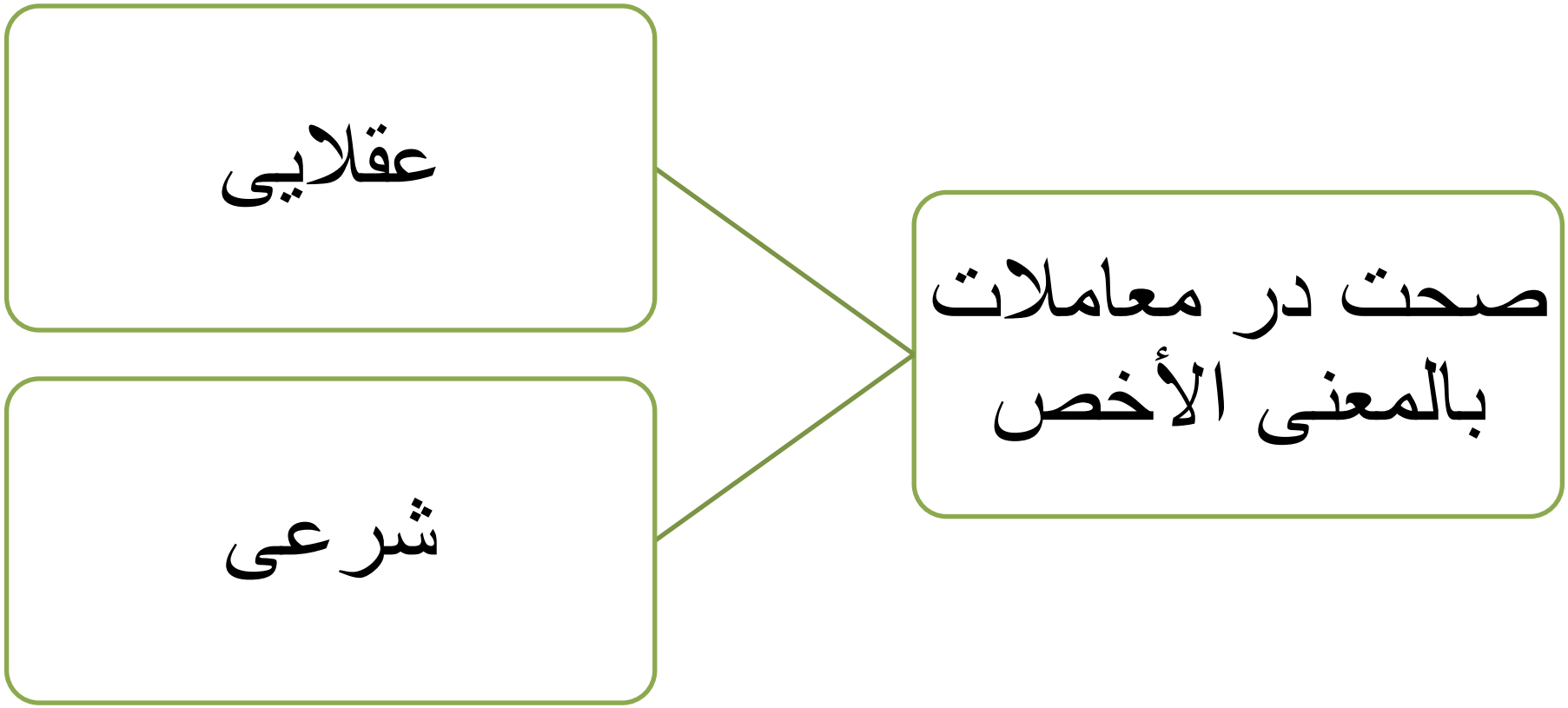
صحت در معاملات بالمعنى الأخص
عقلايى
شرعى

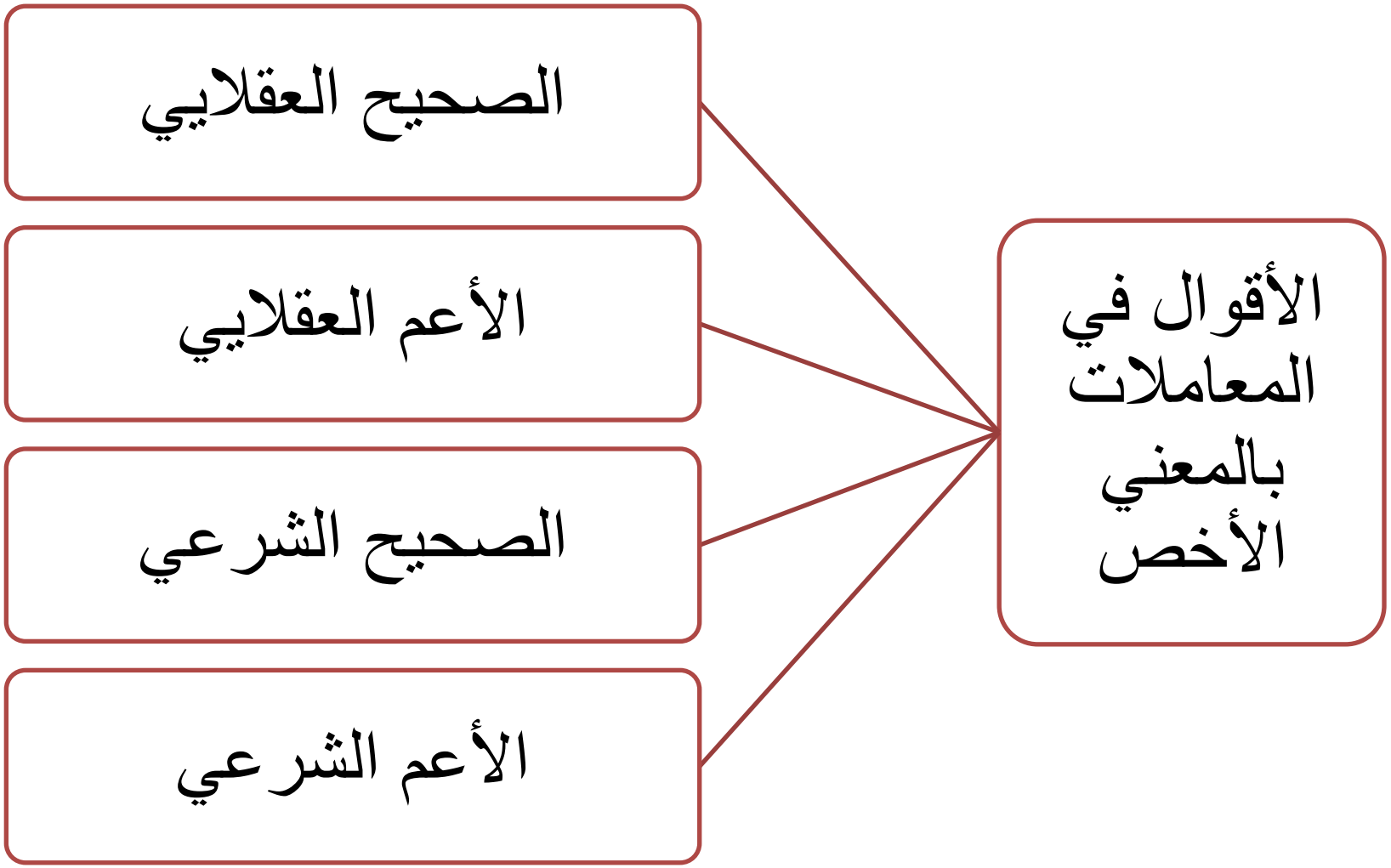
الأقوال في المعاملات بالمعني الأخص
الصحيح العقلايي
الأعم العقلايي
الصحيح الشرعي
الأعم الشرعي

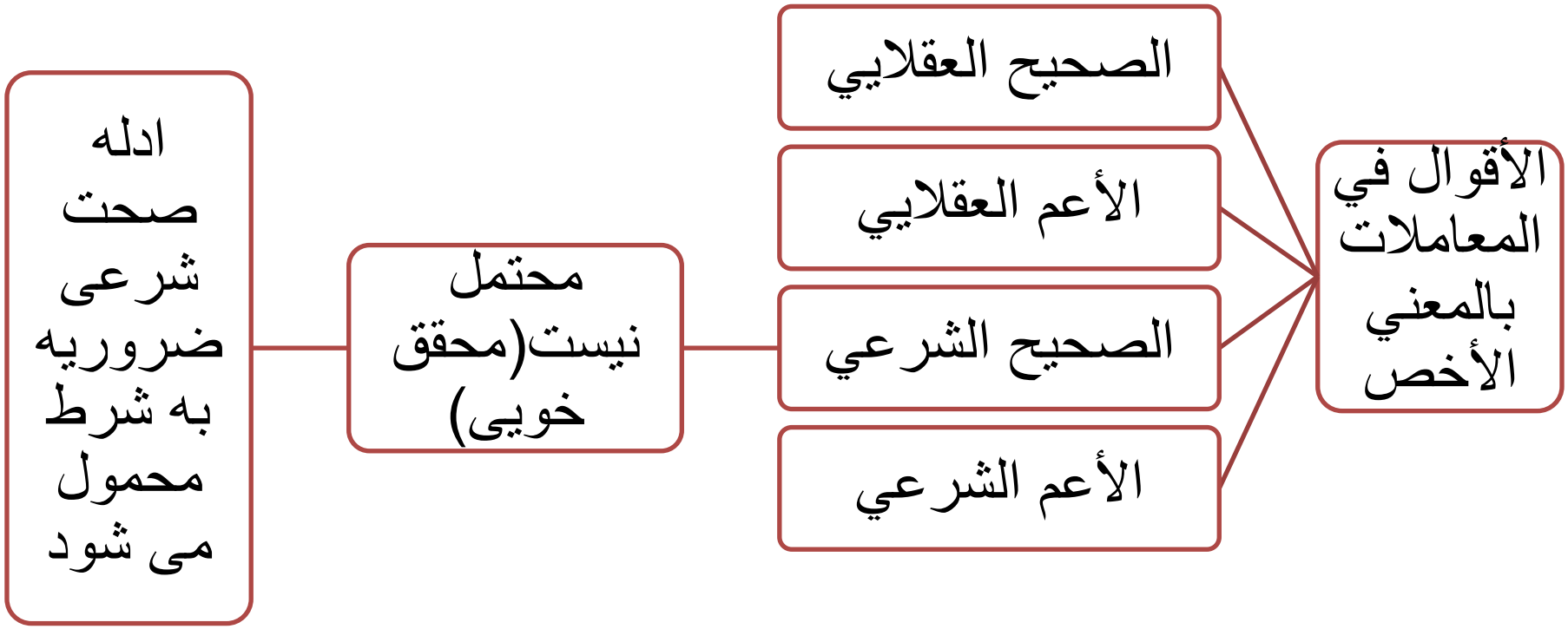
الأقوال في المعاملات بالمعني الأخص
الصحيح العقلايي
الأعم العقلايي
الصحيح الشرعي
الأعم الشرعي
محتمل نيست(محقق خويی)
ادله صحت شرعی ضروريه به شرط محمول می شود

صحيح و اعم در معاملات

فيه

- انَّما يتّجه فيما إذا أريد بالوضع للصحيح **عنوان الصحيح** و إنَّما مدّعى الصحيحي هو الوضع بإزاء واقع الصحيح
- البيع في شخص هذا الاستعمال أريد به الأعم و لو مجازاً
- يأتي مثله في أسماء العبادات

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٢١٠-٢١١

صحيح و اعم در معاملات

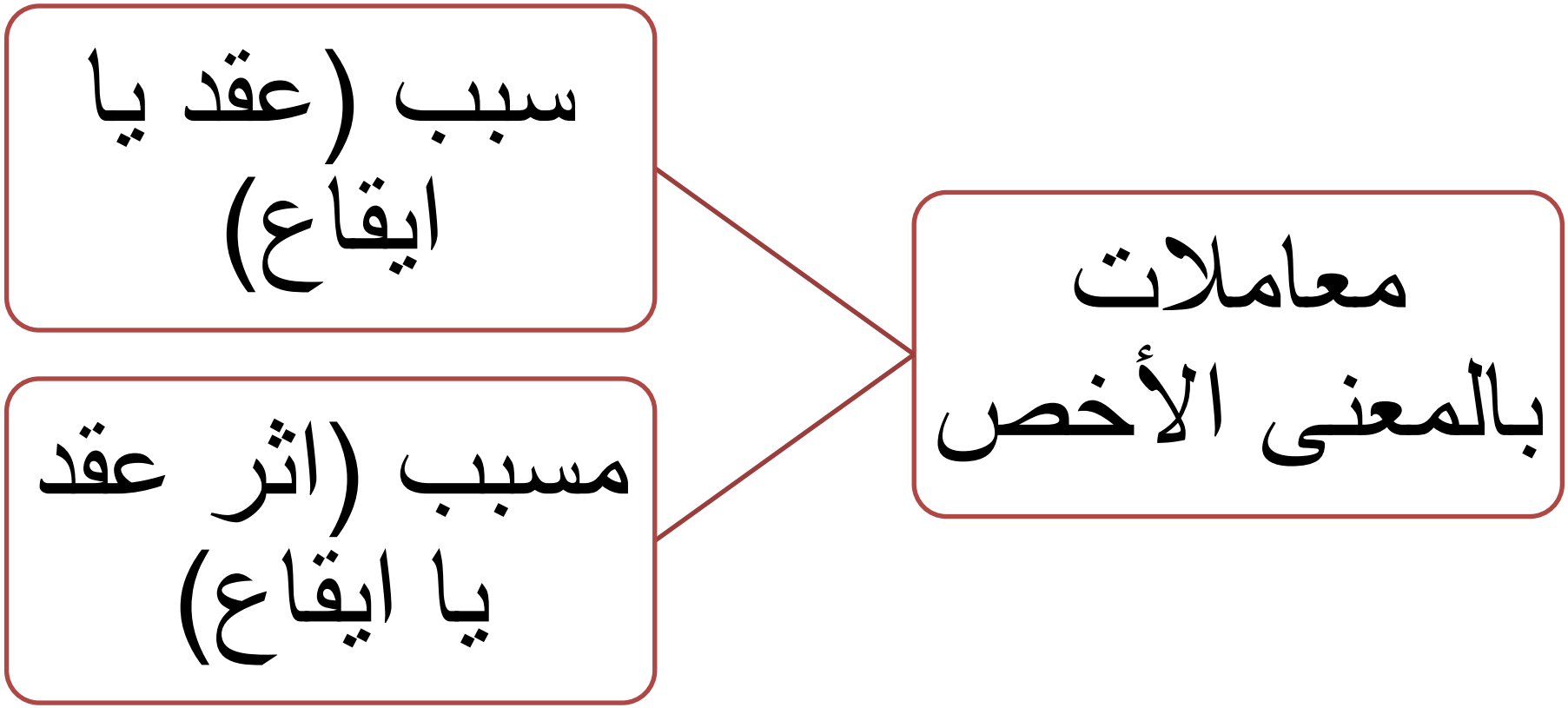

صحیح و اعم در معاملات

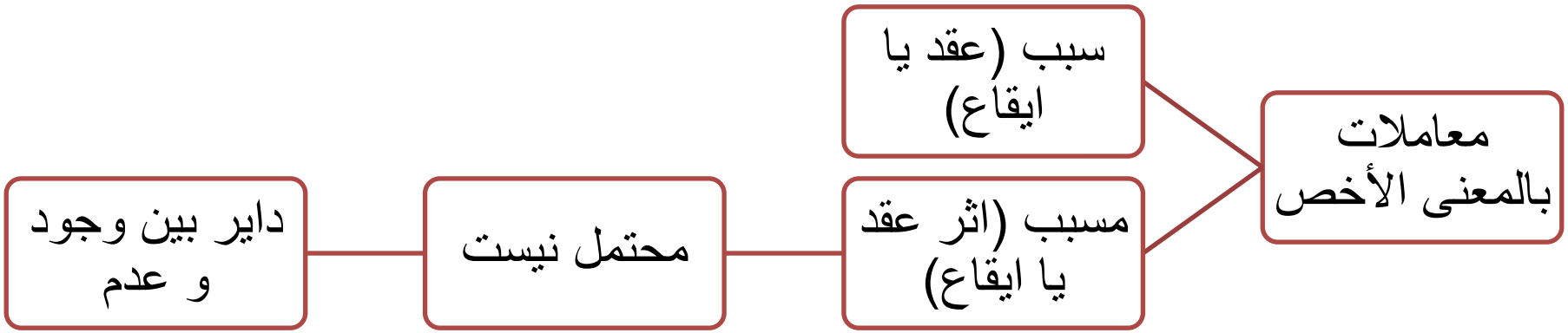

صحیح و اعم در معاملات

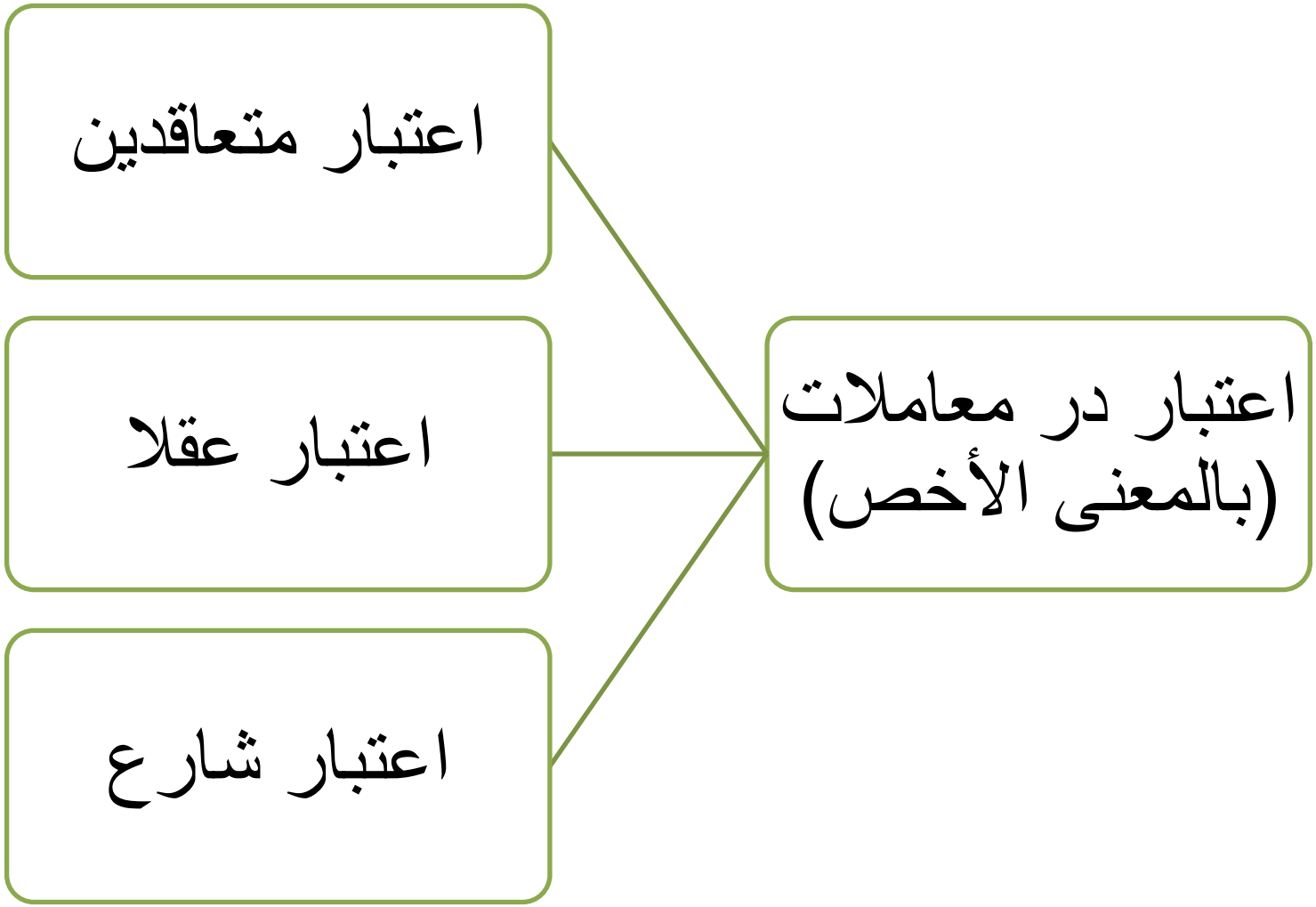

صحيح و اعم در معاملات

السيد الخويي

المسبب

الأثر الشرعي أو العقلائي الحاصل بالمعاملة كالملكية مثلًا:

الأثر المنشأ من قبل المتعاملين أنفسهما، و هو اعتبار شخصي قائم بالمتعاملين يكون بمثابة موضوع للاعتبار العقلائي و الشرعي.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٢١١-٢١٢

صحيح و اعم در معاملات

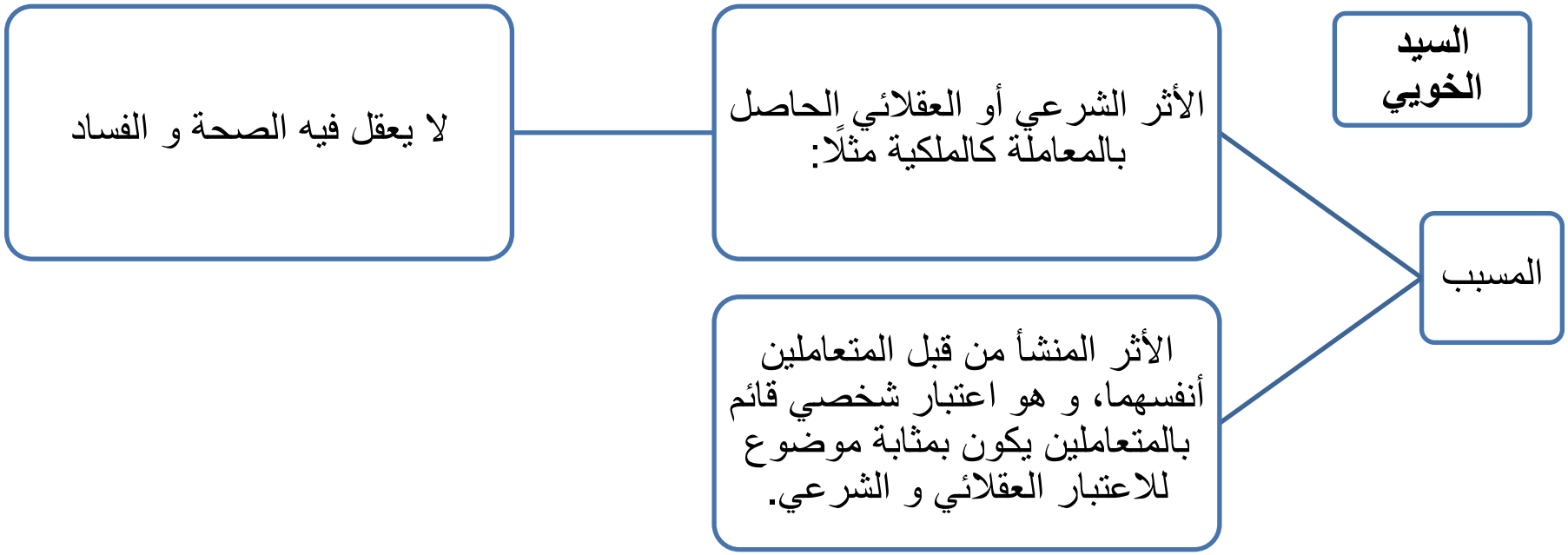

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٢١١-٢١٢

صحیح و اعم در معاملات

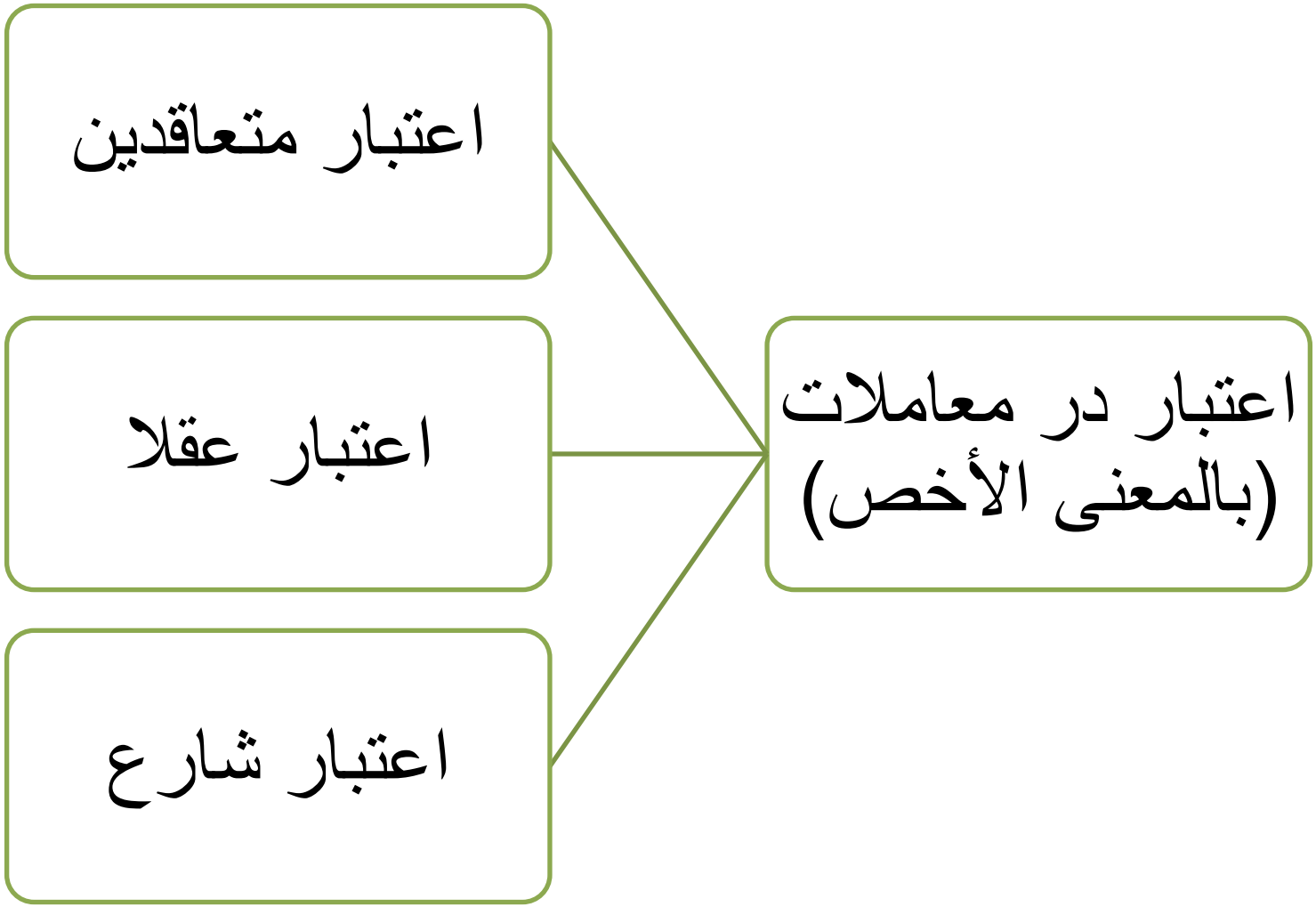

صحیح و اعم در معاملات

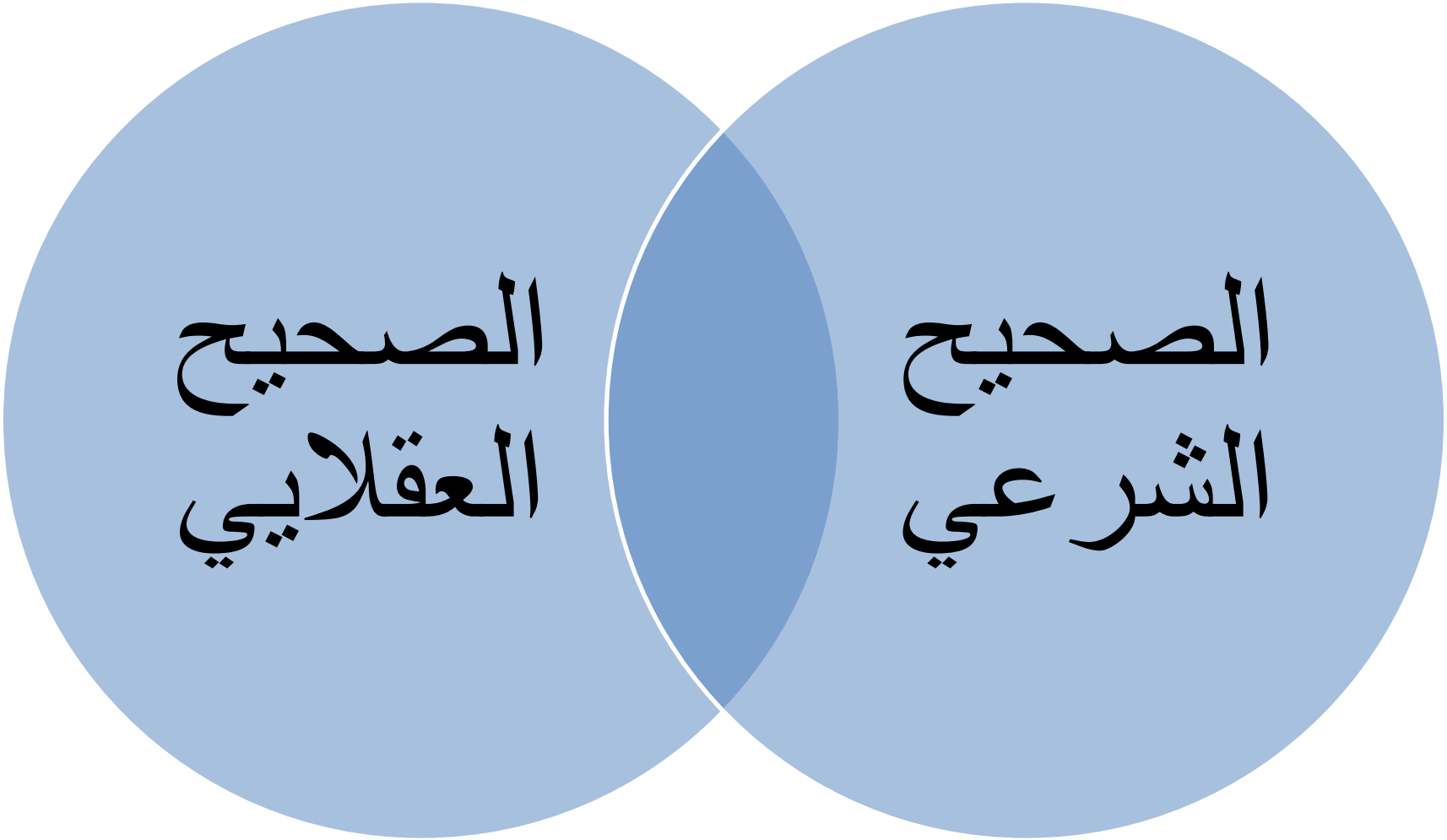
الصحيح الشرعي
الصحيح العقلايي

صحيح و اعم در معاملات

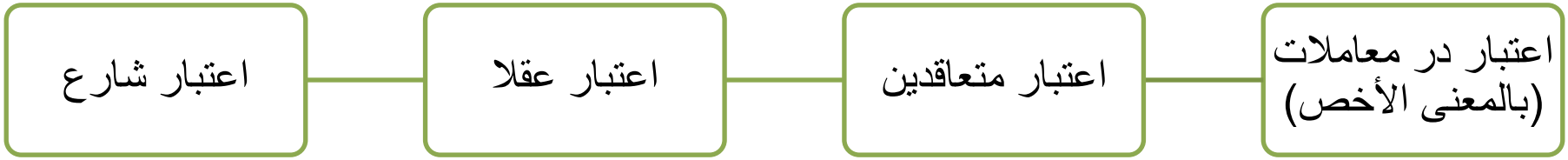

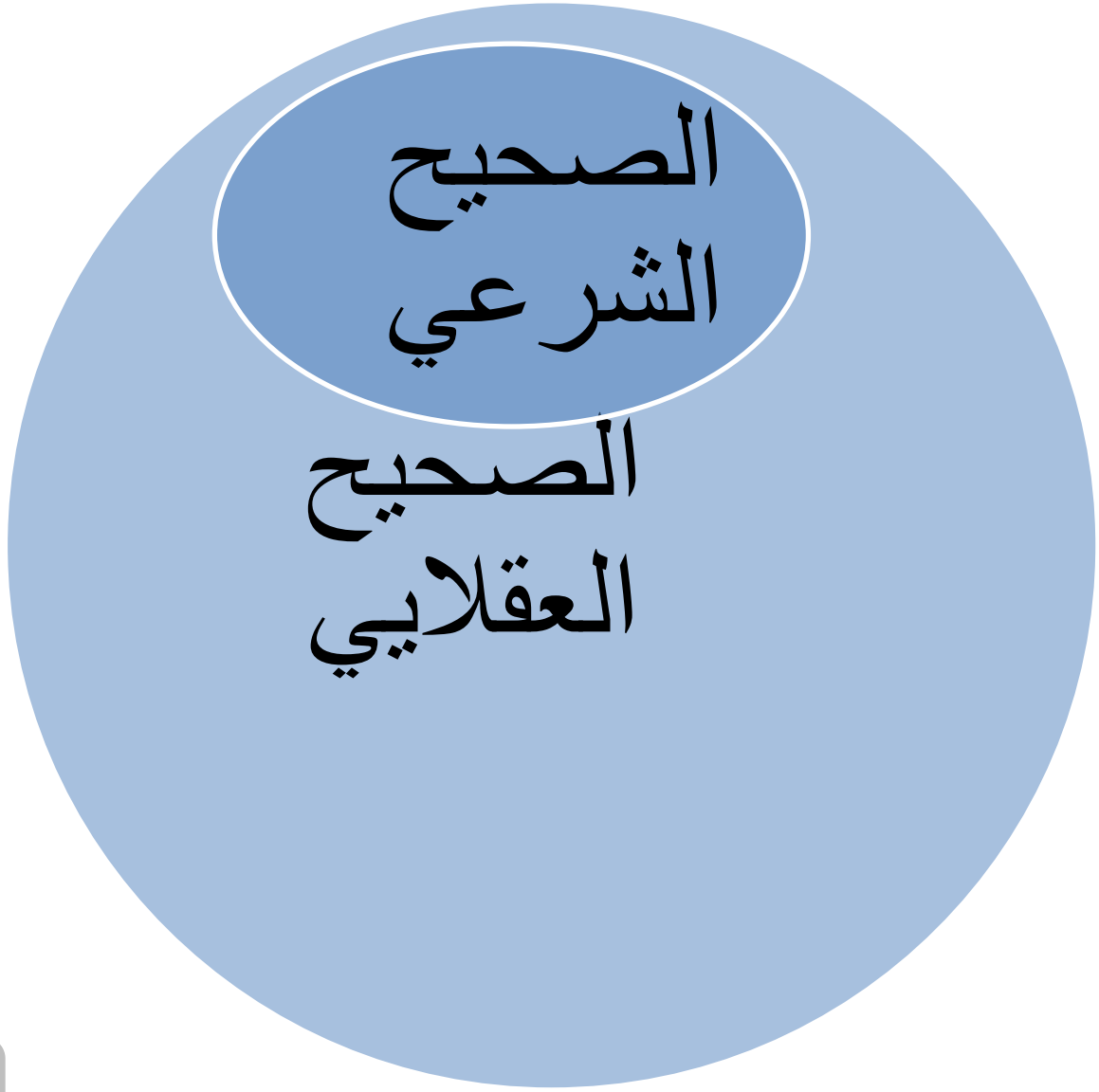
الصحيح الشرعي
الصحيح العقلايي

ثمره بحث صحیح و أعم

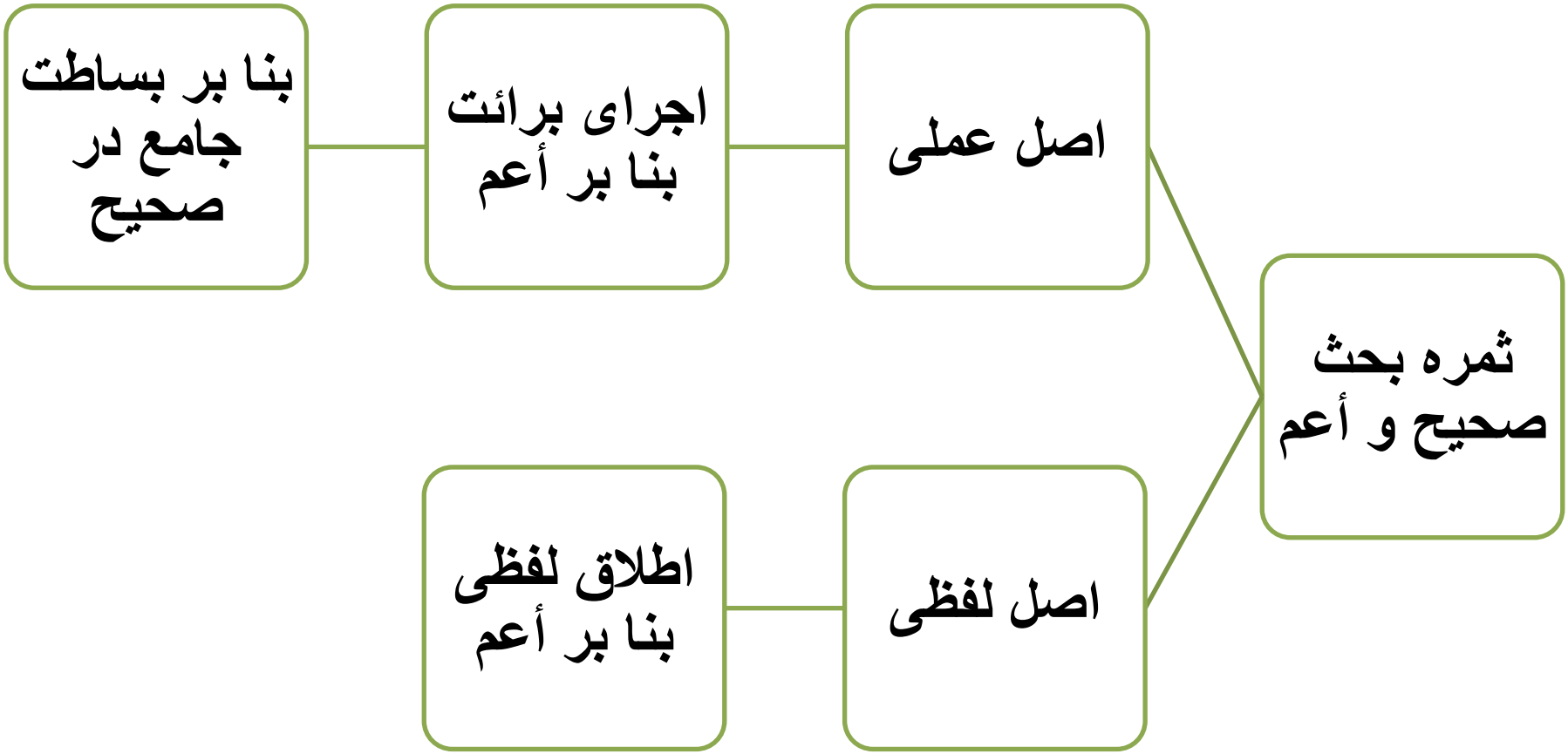

ثمره بحث صحیح و أعم

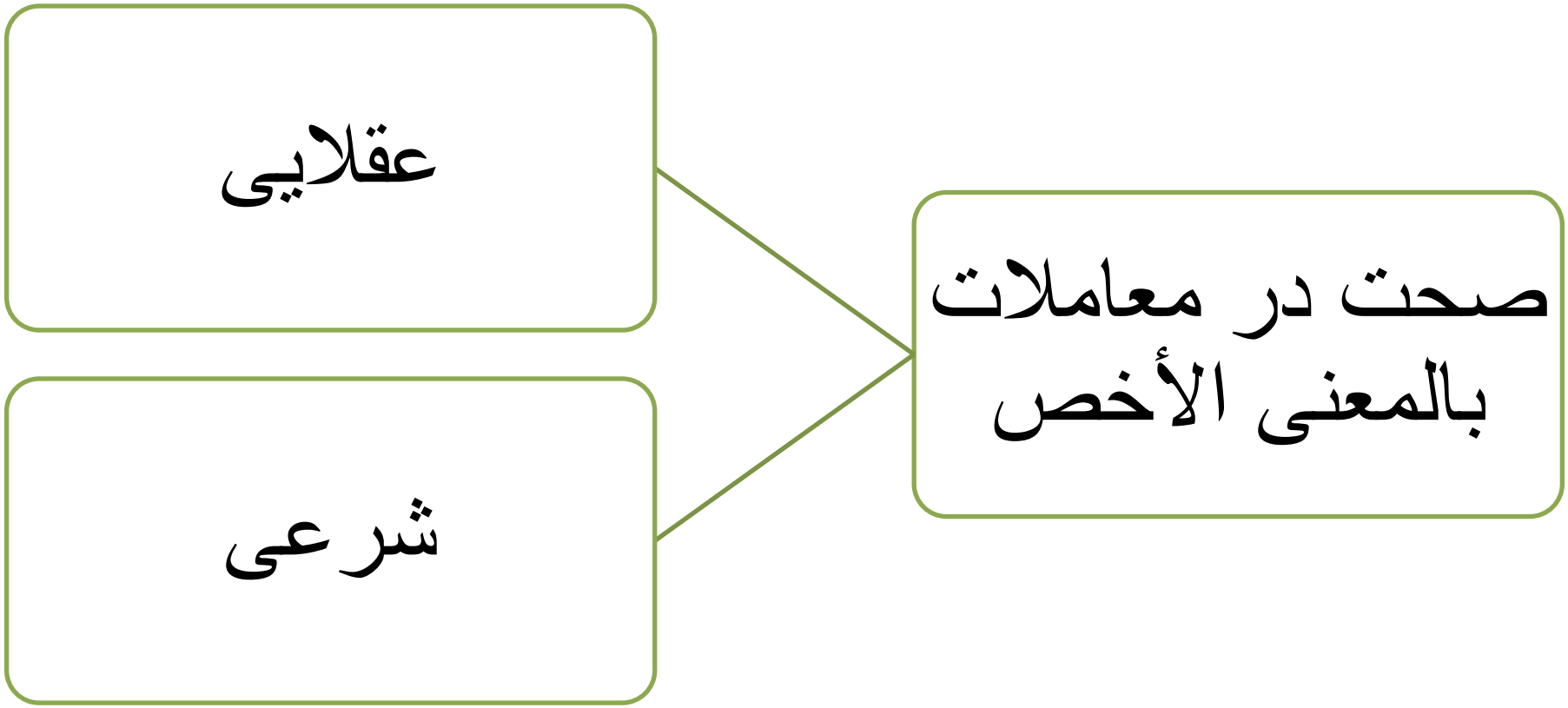
صحت در معاملات بالمعنى الأخص
عقلايى
شرعى

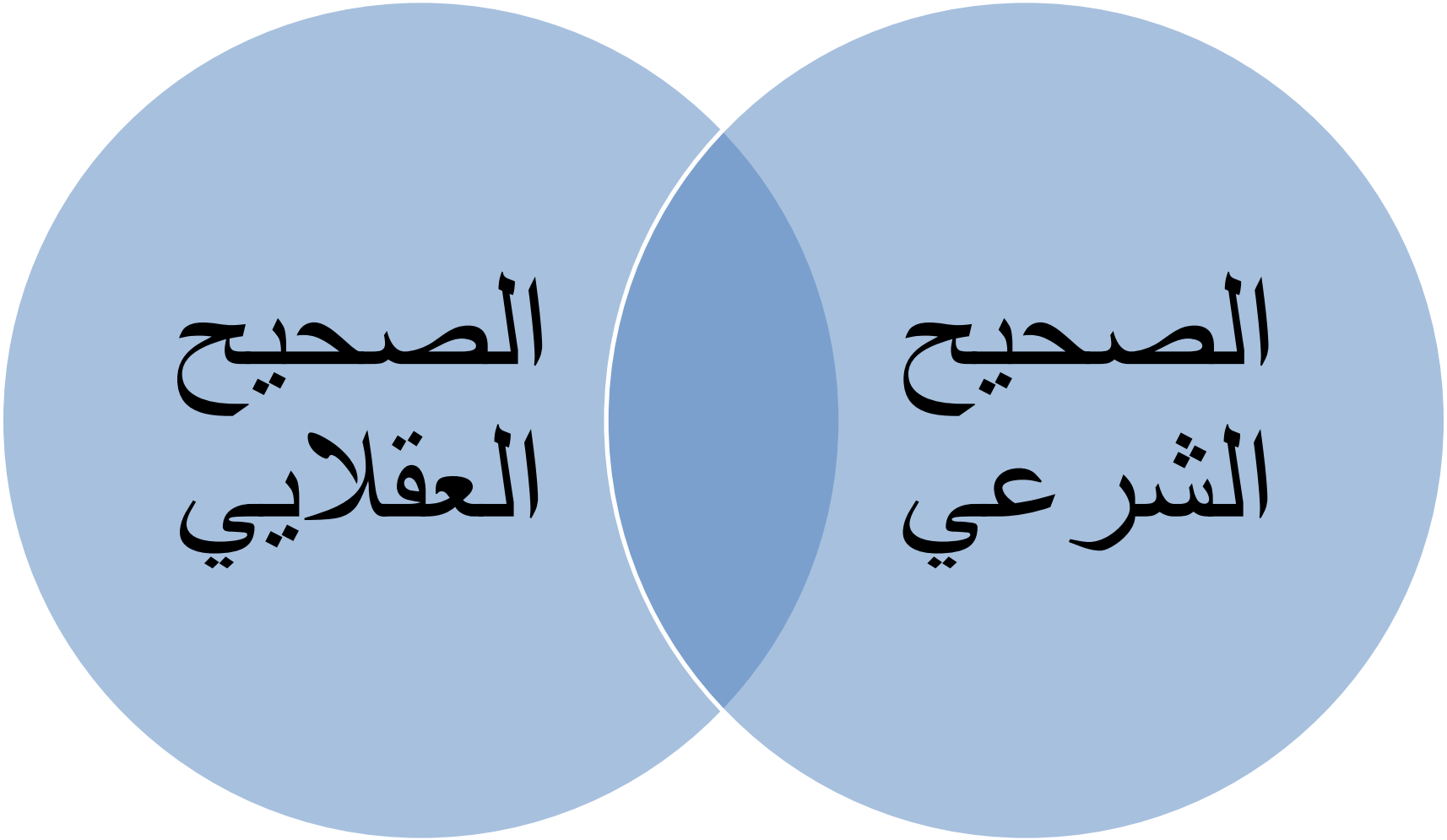
الصحيح الشرعي
الصحيح العقلايي

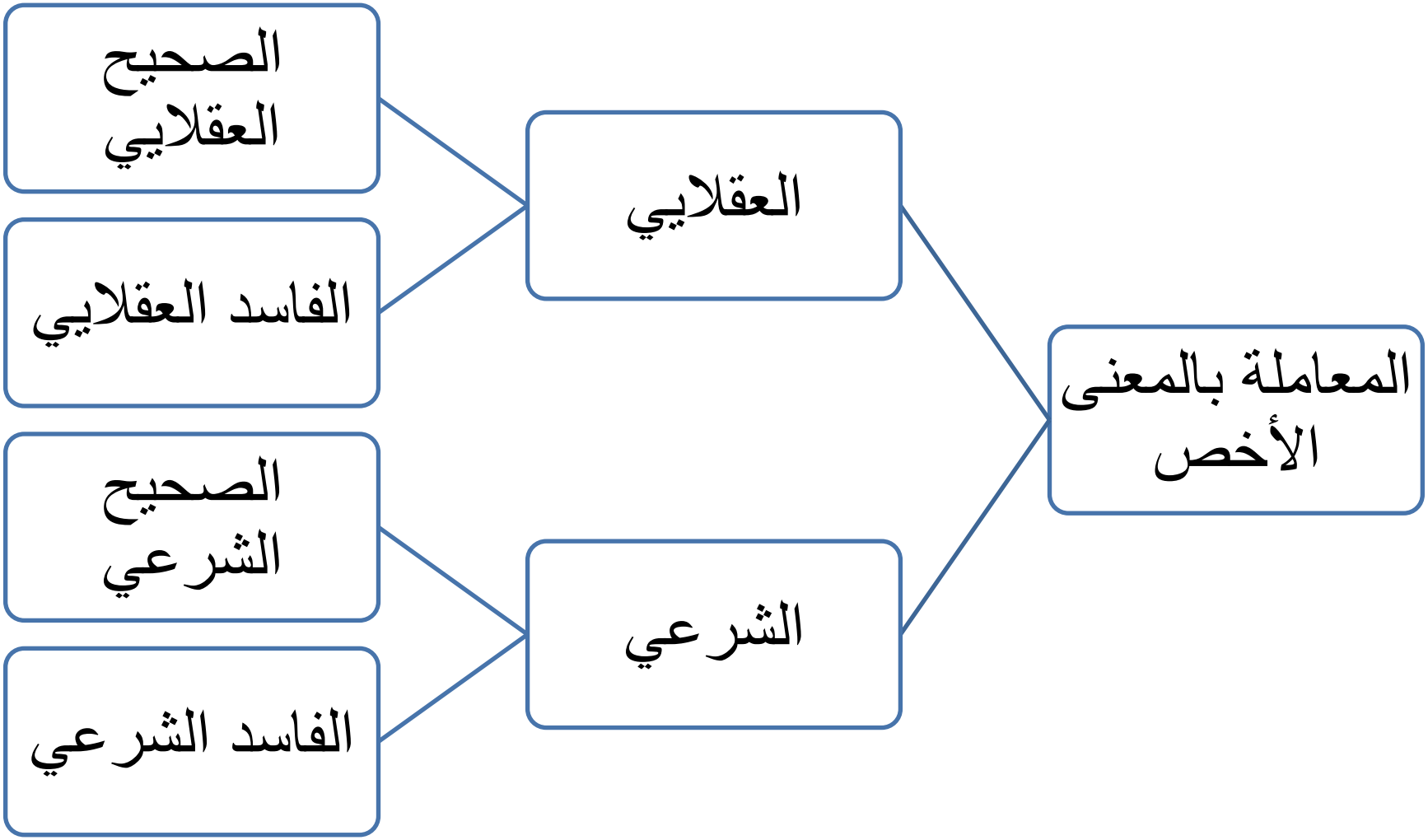
المعاملة بالمعنى الأخص
العقلايي
الشرعي
الصحيح العقلايي
الفاسد العقلايي
الصحيح الشرعي
الفاسد الشرعي

الفاسد العقلايي
الصحيح العقلايي
الفاسد الشرعي
الصحيح الشرعي

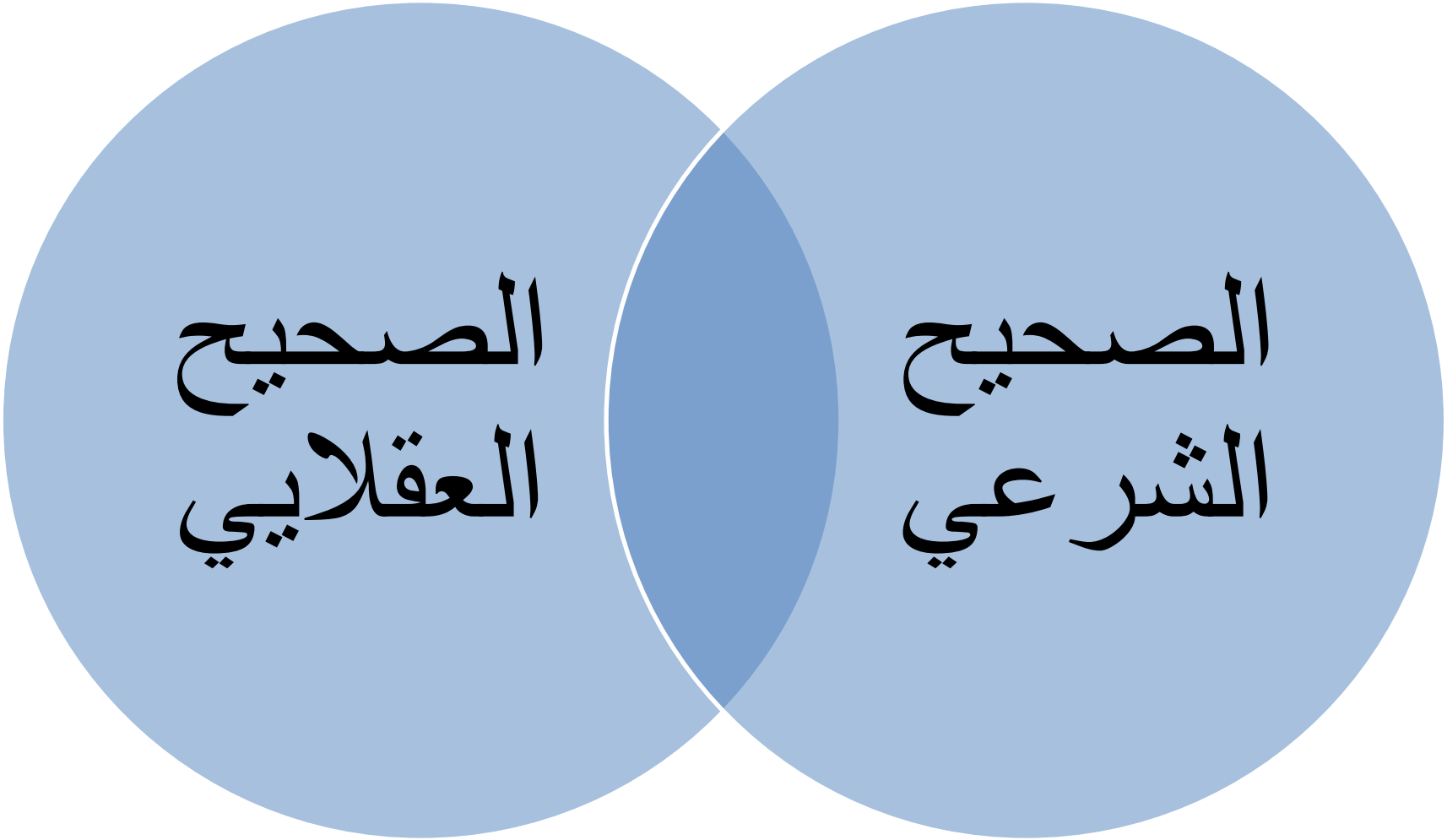
الصحيح الشرعي
الصحيح العقلايي

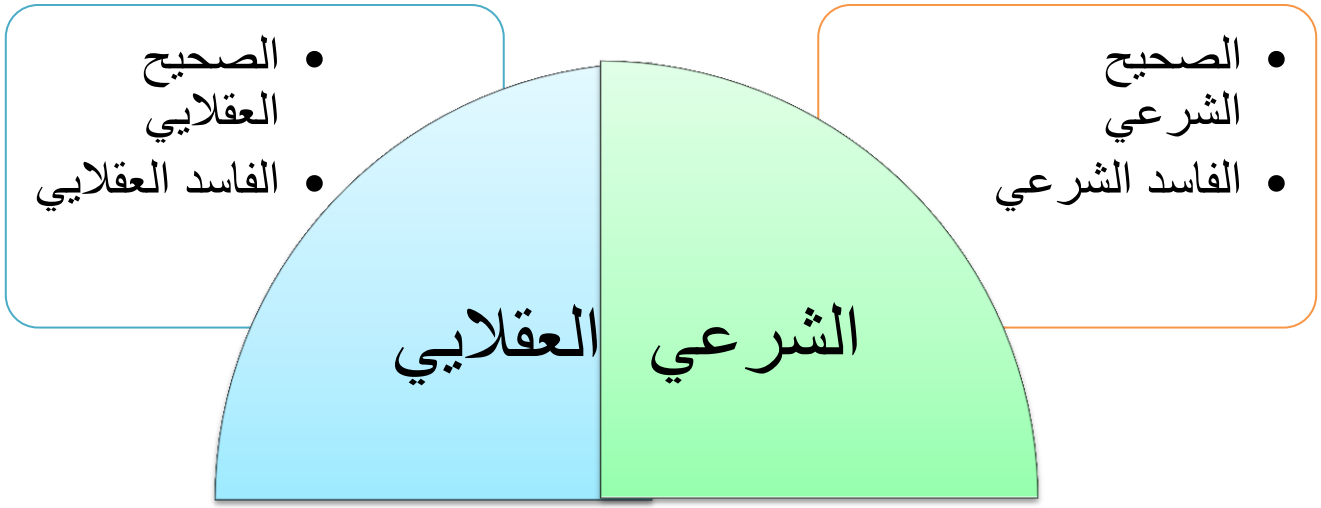
الصحيح الشرعي
الفاسد الشرعي
الصحيح العقلايي
الفاسد العقلايي
الشرعي
العقلايي

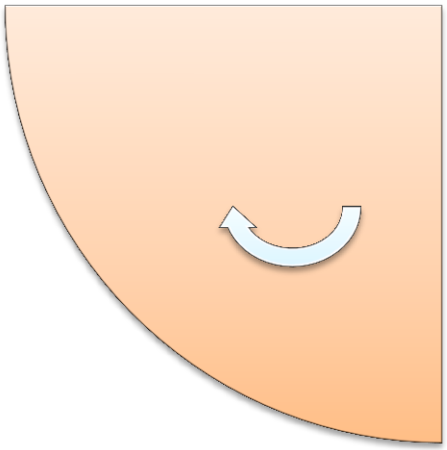

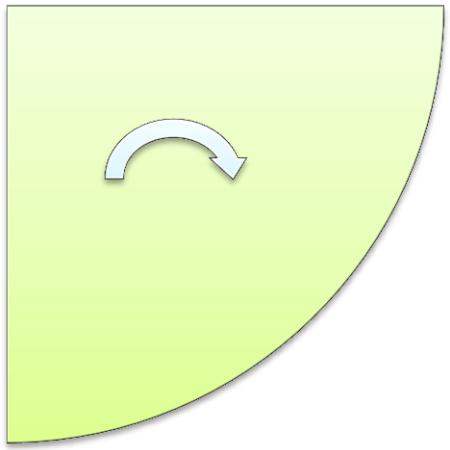

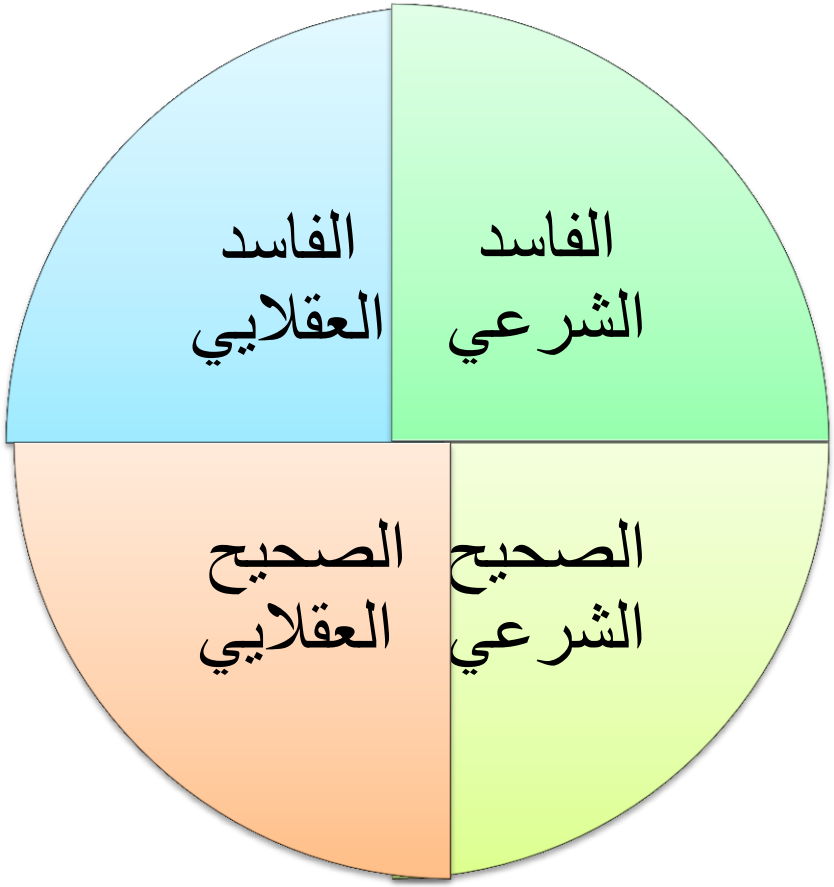
الفاسد
الشرعي
الفاسد
العقلايي
الصحيح
الشرعي
الصحيح
العقلايي

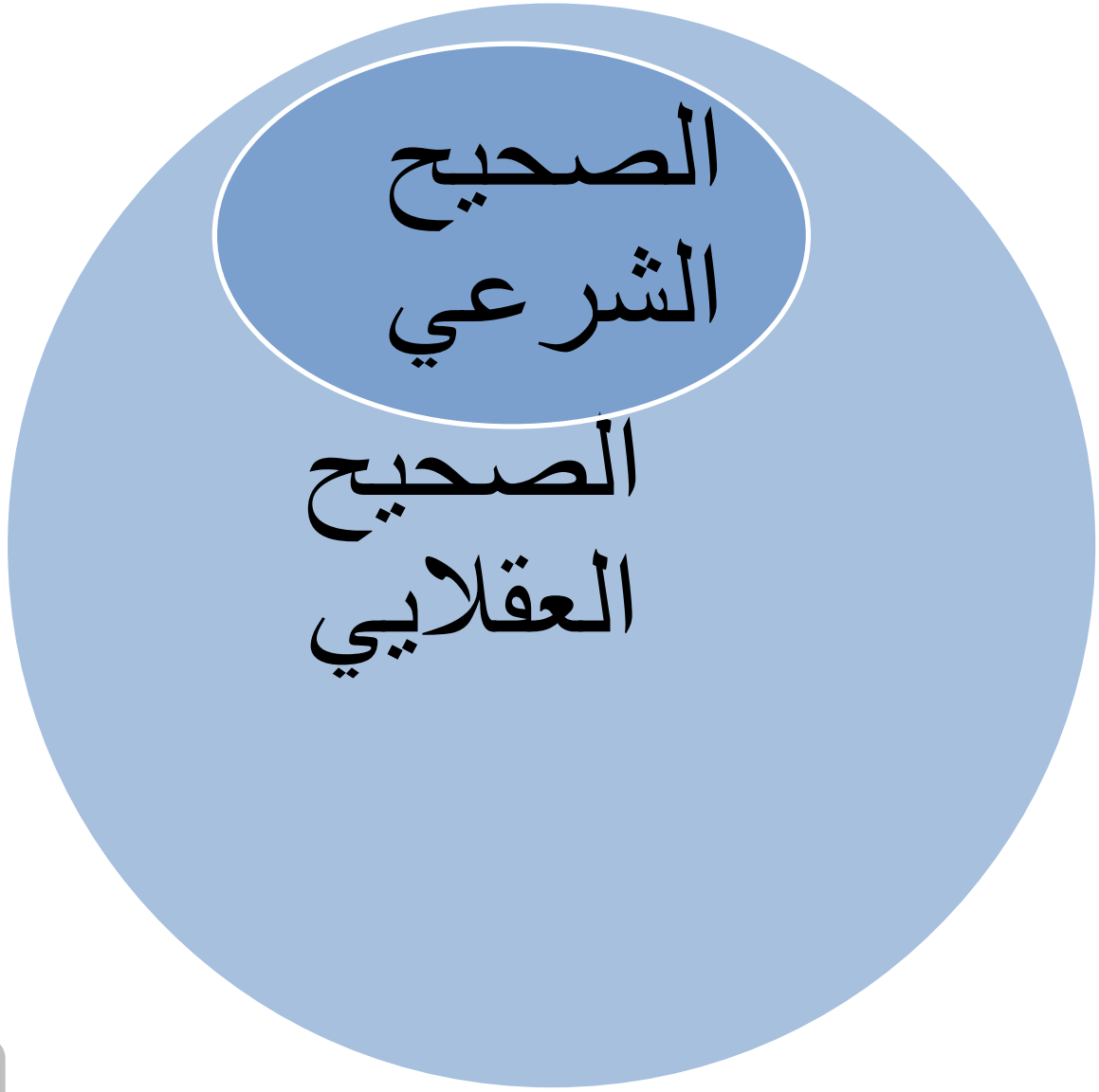
الصحيح الشرعي
الصحيح العقلايي

الفاسد العقلايي
الصحيح العقلايي
الفاسد الشرعي
الصحيح الشرعي

الصحيح الشرعي
الصحيح العقلايي

الصحيح الشرعي
الصحيح العقلايي
الفاسد العقلايي
الفاسد العقلايي

الصحيح
الشرعي
الصحيح
العقلايي
الفاسد الشرعي
الفاسد الشرعي

الصحيح
الشرعي
الفاسد
العقلايي
الفاسد
العقلايي
الصحيح
العقلايي
الفاسد الشرعي
الفاسد الشرعي

صحيح و اعم در معاملات

- الجهة الثالثة
- تقدم فی بحث العبادات، أنه بناء على الصحيحى، لا يمكن التمسک بإطلاق الخطاب «صلّ» عند الشک فی جزئية شیء أو شرطيته لنفی الجزئية أو الشرطية، إذ يكون الخطاب مجملا، و يحتمل عدم انطباق عنوان الصلاة على فاقد السورة، فكيف يتمسک بالإطلاق لنفی جزئيتها، و هذا بخلافه على الأعمى فإنه بعد انحفاظ الأركان المقوّمة للمسمّى، إذا شک فی جزئية شیء، يتمسک بالإطلاق لنفی جزئيته.

بحوث فی علم الأصول ؛ ج۳ ؛ ص۷۳

صحيح و اعم در معاملات

- و هذا الكلام بعينه يجرى فى باب المعاملات، فإن قيل بأن أسماء المعاملات موضوعة للصحيح و أريد بالصحة، الشرعية منها، فيكون لفظ البيع موضوعا مثلا للإنشاء المستجمع لتمام الأجزاء و الشرائط الدخيلة فى الأثر شرعا، فعلى هذا يكون الخطاب مجملا، و عند الشک فى جزئية شيء أو شرطيته شرعا، لا يمكن التمسک بإطلاق دليل الإمضاء لإثبات صحة هذا البيع، إذ لم يحرز انطباق عنوان الصحيح الشرعى على فاقد الخصوصية.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج۳ ؛ ص۷۳

صحيح و اعم در معاملات

- و أمّا بناء على القول بالصحيح العقلائى، فحينئذ هذا الذى يشک فى دخله، إن كان يشک فى دخله فى الصحة العقلائية رأسا، بحيث يحتمل إن بدونه لا تصح المعاملة عقلائيا، فأيضا، لا يمكن التمسک بالإطلاق، لأن مدلول لفظ البيع هو الصحيح العقلائى و لم يحرز انطباقه على فاقد الخصوصية، و أمّا إذا أحرز عدم دخله فى الصحة العقلائية، و احتمل دخله فى الصحة الشرعية، من قبيل كون الإنشاء لفظيا، فهنا يمكن التمسک بالإطلاق، لأن عنوان البيع منطبق على هذه المعاملة تعيّنا، لانحفاظ الصحة العقلائية فيها، و إنما الشک فى صحتها شرعا، فيتمسک بالإطلاق لإثبات صحتها شرعا.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج۳ ؛ ص۷۳

صحيح و اعم در معاملات

- و أمّا بناء على أن لفظ البيع موضوع لمطلق الإنشاء، سواء كان صحيحا عقلائيا أو شرعا أو كان غير صحيح عقلائيا أو شرعا. فيجوز التمسک بالإطلاق، لنفی ما يحتمل دخله، سواء كان يحتمل دخله عقلائيا أو شرعيا، لأن عنوان البيع محرز الانطباق على المعاملة المخصوصة، فيثبت بإطلاق دليل الإمضاء صحة البيع.

بحوث فی علم الأصول ؛ ج۳ ؛ ص۷۴

صحيح و اعم در معاملات

- و هذا الكلام صحيح، و لكن غاية ما يقال فى المقام كما فى الكفاية أنه بناء على الصحيحى حيث يمتنع التمسک بالإطلاق اللفظى يمكن له أن يتمسک بالإطلاق المقامى، و هذا الكلام سوف يأتى تحقيقه فى الجهة الخامسة، و لكن الكلام هنا فى الإطلاق اللفظى و فى هذا المقام حال الصحيحى و الأعمى فى هذه الجهة هو حالهما فى العبادات بدون أدنى فرق.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج۳ ؛ ص۷۴

صحيح و اعم در معاملات

- (١) حقائق الأصول / الحكيم: ج ١ ص ٨۴.